رب يسر ولا تعسر

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله بعد حمد الله والثناء عليه
بما هو اهله والصلواة على رسوله محمد واله فان طائفة من الاخوان والذين لهم حرص
على اقتباس المعارف الحكمية سالوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يوثر
ان يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول احاطة وسالوني ان ابدء فيه
بافادة الاصول من علم المنطق ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من علم الهندسة
والحساب ما لا بد منه في معرفة القدر الذي افيده من الراصدين على الرياضيات
واورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام والابعاد والمدارات
في الاطوال والعروض دون الاصول التي يحتاج اليها في التقاويم وما يشتمل عليه
الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ وغير ذلك
وان اختم الرياضيات بالموسيقى ثم اورد علم الالهي على ابين وجه واوجزه و
اذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق والافعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق
في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعينا
بالله ومتوكلا عليه فبدات بايراد الكفاية من صناعة المنطق لانه الالة العاصمة
للذهن من الخطاء والزلل فيما يتصوره ويصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق
باعطاء اسبابه ونهج سبله **فصل** كل معرفة وعلم فاما تصور واما
تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا
ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه مثل تصديقنا
بان للكل مبدا فالحد والقياس آلتان بهما يكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير
معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون
الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة
الانسانية في الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين
العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس والحد
فانه معمول ومؤلف من معان معقولة بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما

مادة

مادة منها اتفقت وصورة بها التاليف كما انه ليس عن اى مادة اتفقت يمكن ان يصلح ان
يتخذ بيت او كرسي ولا باى صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة
الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم
بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار الى تحققه وكما ان الفساد في اتخاذ
البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة ان
كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتيهما جميعا كذلك الفساد في المعلوم بالروية قد يقع
من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صحيحة
وقد يقع من جهتيهما جميعا **فصل** في منفعة المنطق فالمنطق ايضا هو الصناعة
النظرية التي بها تعرف ان من اى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حدا
والقياس الصحيح الذى يسمى برهانا ويعرف انه من اى الصور والمواد يكون الحد الاقناعي
الذى يسمى رسما وعن اى الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذى يسمى ما قوي
منه واوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع ظنا غالبا خطابيا
ويعرف انه من اى صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اى صورة ومادة يكون القياس
الفاسد الذى يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذى يرى انه برهاني او جدلي ولا
يكون وانه يعرف عن اى صورة ومادة يكون القياس الذى لا يوقع تصديقا البتة ولكن
١٠ او يفرحها ع تخييلا يرغب النفس في شيء او ينفرها او يبسطها او يقبضها وهو القياس الشعري فهذا ما
صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة
والذوق السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطرة الانسانية يستغني في
استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الالة الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله
فصل في الالفاظ المفردة لما كانت المخاطبات النطقية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية
من اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان يتكلم اولا في اللفظ المفرد ٢ فصل ٤
المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء
من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى الاعاله وجزآه وليكونا الان
والسان اما ان لا يدل بهما على معنى او يدلا على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان او ان
اتفق ان كان الان شأنا يدل على النفس والسان على البدن فليس يقصد بان وسان في
جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كانهما لا يدلان اصلا اذا اخذا جزئي قولنا الانسان فصل
في اللفظ المركب واللفظ المركب او المؤلف فهو الذى يدل على معنى وله اجزاء منها يلتئم

بمجموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشى او رامى الحجارة فى اللفظ المفرد الكلى
واللفظ المفرد الكلى فهو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين فى الوجود كالانسان
او كثيرين فى جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلى هو اللفظ الذى لا يمنع مفهومه ان يشترك فى
معناه كثيرون فان منع من ذلك شئ فهو غير نفس مفهومه فى اللفظ المفرد الجزوى واللفظ
المفرد الجزوى هو الذى لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لاشياء فوق
واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا
هو ذات زيد فهو لا فى الوجود ولا فى التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحد اذ الاشارة
من ذلك تمنع فانك اذا قلت هذه الشمس وهذا الانسان يمتنع ان يشترك فيه غيره فى الذاتى
ولنترك الجزوى ولنشتغل بالكلى ونقول كل كلى فاما ذاتى واما عرضى والذاتى هو الذى يقوم
ماهية ما يقال عليه ولا يكفى فى تعريف الذاتى ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس
بذاتى لا يفارق ولا يكفى ان يقال ان معناه ما لا يفارق فى الوجود ولا يصح مفارقته فى التوهم
حتى ان رفع فى التوهم بطل به الموصوف فى الوجود فكثير مما ليس بذاتى هو بهذه الصفة مثل
كون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق فى الوجود ولا يرتفع
فى التوهم حتى يقال لو رفعنا لم يجب ان نحكم ان المثلث موجود وليس بذاتى ولا ايضا ان يكون
وجوده للموصوف به مع ملازمته بينا فان كثيرا من لوازم الشئ التى يلزمه بعد تقرر ماهيته
يكون بينة اللزوم له بل الذاتى ما اذا فهم معناه واخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتى له واخطر
بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد فهم له ذلك المعنى اولا كالانسان
والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا
انه حيوان واما ما ليس بذاتى فقد يفهم ذات الموصوف مجردا دونه فاذا فهم فربما لزمه
ان يفهم بوجوده له كالمحاذاة للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوى الزوايا القائمتين فى
المثلث ويكون جايزا ان يرتفع توهما وان لم يرتفع وجودا كالمنسوب لسواد للانسان
الزنجى او يرتفع وجودا وتوهما معا مثل الشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله

البحث العرضى

واما العرضى فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتى ويغلط فيه فيظن
انه العرضى الذى هو المقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد وليس كذلك فان العرضى
قد يكون جوهرا كالابيض والعرض لا يكون جوهرا كالبياض

فى المقول فى

جواب ما هو من الذاتى ما هو مقول فى جواب ما هو مشترك ويكاد ان يكون الشرح يعقل
من تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين فى المقول فى جواب ما هو

الى انه

ص

الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا ان الشيء الواحد له
قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية لم يكنه انما هو ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان
انسانا بل بانه حيوان بل لانه مع حيوانيته ناطق ومائت او شيء آخر ما اذا ووضع لفظ مفرد
يتضمن لست اقول يلتزم جميع المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشيء فذلك معقول اللفظ مقول
في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد ولعمرو فانه يشتمل على كل معنى ذاتي مفرد له مثل
الجوهرية والجسم والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ
ما هو ذاتي لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للانسان وحده بل للانسان والفرس والثور وغيرها بحال
الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة وانما يشذ منه ما يخص واحدا
واحدا منها فالمقول في جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي المقول
في جواب اي **شيء هو** اما المقول في جواب اي شيء هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به
اشياء مشتركة في معنى واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن القار وهما جسمان
جمادان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان وقد اصطلح قوم على
ان يسموا الذاتي مقولا في جواب اي ما هو فيكون المقول في جواب اي ما هو بحسب اصطلاحهم هو
المميز بعد ماهية مشتركة تميزا ذاتيا مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون الابيض للثلج

في الالفاظ الكلية الخمسة والالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع وخاصة وعرض
الجنس الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب ما هو وقولنا مختلفين
بالانواع اي بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع الذي هو مضاف الى الجنس و
قولنا في جواب ما هو اي يقال بحال الشركة لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس
لا كالحساس للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على ماهية مشتركة للانسان
والفرس وان كان يدل على معنى ذاتي وهو كونه ذا حس ويخلي عن المتحرك با
لارادة وعن النامي وعن المتغذي وغير ذلك الا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن
وفرق بين الالتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه والبيت يلتزم
ويتضمنه فيجب اذا حددت الجنس ان تحدده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس واذا
حددت الجنس فيجب ان لا تديره على النوع ولا تشتغل بما يقوله فرفوريوس

في النوع

واما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو ويقال ايضا عليه آخر في
جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان فانه نوع من جنس لانه يقال على الانسان وغيره في
جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره ايضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون
الشيء جنسا للانواع ونوعا للجنس مثل الحيوان للجسم ذي النفس فانه نوعه وللانسان و
الفرس فانه جنسها لكنه سينتهي الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس

والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع ويرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمرو والفرس لهذا وتلك **في الفصل** واما الفصل فهو
الكلي الذي يقال به على نوع تحت جنسه حين يسال بانه اي شيء هو كالناطق للانسان فبه
يجاب حين يسال انه اي حيوان والفرق بين الناطق والانسان ان الانسان حيوان له النطق والناطق
شيء ما لا يعلم اي شيء هو له النطق والنطق فصل مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي
في الخاصة واما الخاصة فهي الكلي الدال على نوع واحد في جواب اي شيء هو لا بالذات بل بالعرض
اما نوع هو جنس كتساوي الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث واما نوع ليس هو
بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية او الكاتب وهو خاصة غير ملازمة
ولا مساوية بل انقص **في العرض** واما العرض العام فهو كل كلي مفرد عرضي اي غير ذاتي يشترك
في معناه انواع كثيرة كالبياض للثلج والقفنس لا تبالي به كان ملازما او مفارقا للكل واحد من النوع او
للبعض جوهرية نفسه كالابيض او عرضيا كالبياض بعد ان لا يكون مقوما للماهية فان وقوع العرض
على هذا وعلى الذي هو مثبت الجوهرية الوجود وقوع بمعنيين مختلفين **فصل في الاعيان و**
الاذهان والالفاظ والكتابات الشيء اما عين موجودة واما صورة موجودة في التوهم او العقل ما
عنها ولا تختلفان في النواحي والامم واما اللفظة تدل على الصورة التي في الوهم او العقل معبرة واما
كتابة دالة على اللفظ وتختلفان في الامم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دالة على الصورة الو
الوهمية والعقلية وتلك الصورية دالة على الاعيان الموجودة **في الاسم** والاسم لفظ مفرد
يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد ومنه
محصل كقولنا زيد ومنه غير محصل قرن به لفظ السلب بشيء هو اسم لما يخالف ذلك المعنى
فجعل اسما لذلك المعنى كقولك لا انسان **في الكلمة** الكلمة لفظة مفردة تدل على معنى
وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على
مشي ما لشيء غير معين في زمان قد مضى **في الاداة** واما الاداة فهي لفظة مفردة انما تدل على
معنى يصح ان يوضع او يحمل بعد ان يقترن باسم او كلمة كقولنا في وعلى **في القول** القول كل لفظ مركب
وقد عرفناه قبل **في القضية** والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين
بحيث تتبعه حكم صدق بها او كذب **في الحمليات** والحملية هي التي توقع هذه النسبة بين
شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن ان يدل على كل واحد منهما بلفظ
مفرد كقولنا الانسان حي حيوان او قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع
قدم ورفع اخرى فكانك قلت الانسان يمشي او قولك فلان كثير علمه فان قولك كثير علمه
متعادل لقولك فيلسوف **في الشرطية** الشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين
فيهما هذه النسبة من حيث هي مفصلة كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك
ان فصلت هذه النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة ولا قولك النهار موجود وكل واحد
منها قضية وكذلك اذا قلت اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد

فردا في الشرطية المتصلة والمتصلة من الشرطية هي اللتي توجب او تسلب لزوم قضية
لاخرى كما قدمناه من مثال الشرطي في الشرطية المنفصلة والمنفصلة ما يوجب او يسلب
عناد قضية لاخرى كما اخرناه من مثال الشرطي في الايجاب والايجاب مطلقا هو
ايقاع النسبة واتحادها وفي الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع في السلب والسلب مطلقا
هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع في المحمول
والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود لشئ آخر في الموضوع والموضوع هو الذي
يحكم عليه بان اشياء اخر موجود له او ليس بموجود له مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب
مثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب في المخصوصة والمخصوصة قضية حملية مو
موضوعها شئ جزئي كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة في المهملة والمهملة
قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يبين ان الحكم في كله او بعضه كقولنا الانسان ابيض
وتكون موجبة وسالبة واذا لم يبين فيها ان الحكم في كله او بعضه فلابد انه في بعضه ويشك
انه في الكل فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره في المحصورة والمحصورة هي
اللتي موضوعها كلي والحكم عليه مبين انه في كله او بعضه وقد يكون موجبا وسالبا
في الموجبة الكلية والموجبة الكلية من المحصورات هي اللتي الحكم فيها ايجاب على كل
واحد من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان في السالبة الكلية السالبة الكلية هي اللتي
الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر في الموجبة الجزئية
والموجبة الجزئية هي اللتي الحكم فيها ايجاب ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس
كاتب في السالبة الجزئية والسالبة الجزئية هي اللتي الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع
كقولنا ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب بل بعضهم في السور والسور ٢ عين مع
هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر ككل ولا واحد وبعض ولا كل في القضيتين المتقابلتين
والقضيتان المتقابلتان هما اللتان يختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد
في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى ان كان
هناك اب بالقوة لم يكن ههنا بالفعل او كان هناك اب وكان لزيد لم يكن ههنا لعمرو او كان
هناك اسود البعض لم يكن ههنا اسود الكل او اسود من بعض اجزائه وكان هناك في زمان
ماض لم يكن ههنا في حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بل في ذلك الزمان بعينه او كان
هناك مثلا انه متحرك على الارض لم يكن ههنا انه متحرك على الفلك في التناقض والقضيتان
المتقابلتان بالتناقض هما اللتان تتقابلان في الايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان
يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وانما يكون كذلك اذا تمت فيها اشراط التقابل اللتي في

المخصوصات وفي المحصورات بزيادة ان يكون احدهما كليا والاخر جزئيا فان كانتا كليتين وتسميان متضادتين كذبتا جميعا في حال الممكن كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب وان كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعا في ذلك المحل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب والمخصوصات ليس في تناقضها شرط غير تقابلهما وفي المحل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في احد طرفي التقابل وان كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي غدا زيد ليس يمشي غدا فلو كان احد هذين في الوقت صادقا والاخر كاذبا من حيث نفس القولين كان احد الامرين يكون لا محالة والاخر لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة وطبيعة الاختيار

في مواد القضايا

المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة ان يكون له دائما في كل وقت اي يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها الصدق في ايجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان وقيل ان الممكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما اي في الحال ثم له حكم في المستقبل تعرض به حالة حكم في الحال بالضرورة

في الثنائي والثلاثي

كل قضية حملية فان اجزاءها الذاتية عند الذهن ثلثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما واما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب والثلاثية هي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب ويسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة ترتبط بذاتها لانها تدل على موضوع في كل حال فالنسبة مضمنة فيها

في المعدولة والبسيطة

والقضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم غير محصل والقضية المعدولة فهي موضوعها ومحمولها اسم غير محصل كقولك الانسان ابيض والقضية المعدولة المطلقة العدول فهي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو ببصير اما من جهة الصيغة فلان حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كانك اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما بالتركيب فان اوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان ايجابا معدولا وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما في البسيطة فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة اعم منها

لانّ السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا او محصلا فلا يصح الّا على
موضوع موجود فيصح ان تقول انّ العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح انّ تقول ان العنقاء هو
غير بصير واما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه على
كل موجود كان عادمًا للبصر ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان يكون له بل من شان
نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه او شان محمول عليه ان يكون له بصير والقضية الثنائية
لا يتميز فيها العدول من السلب الا باحد وجهين احدهما من جهة نية من القائل مثلا اذا
قال زيد لا بصير ويعني ان زيدا ليس هو ببصير كان سلبا وان عنى انّ زيد هو لا بصير كان ايجابا
معدولا والثاني من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير بصير علم انه
ايجاب لان غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في السلب واما في الثلاثية فان الايجاب المعدول
يتميز عن سلب المحصل من كل وجه لان الرابطة ان دخلت على حرف السلب بطل حرف السلب
المحمول كشيء واحد فاوجبت كقولك زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك
زيد ليس هو ببصير لان الرابطة يجعل البصير وحده محمولا ويترك حرف السلب خارجا عنه في
العدمية والقضية العدمية هي التي محمولها اخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك زيد
جائر او الهواء مظلم واما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شانه ان يكون للشيء
او لنوعه او لجنسه **في** الجهات الجهات ثلثة واجب ويدل على دوام الوجود وممتنع ويدل
على دوام العدم وممكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة
لفظة مصرح بها تدل على احد هذه المعاني والمادة حالة للقضية في ذاتها غير مصرح بها وربما
خالفا كقولك زيد يمكن ان يكون حيوانا فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما فروق اخرى لا نطول
بها **ف** الرباعية القضية الرباعية هي التي نذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة و
انما يسلب الموجبة الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن ان يصدقا
كقولك زيد يمكن ان يمشي زيد يمكن ان لا يمشي وايضا او يكذبا كقولك زيد يجب ان يمشي زيد
يجب ان لا يمشي وايضا زيد يمتنع ان يمشي زيد يمتنع ان لا يمشي بل مقابل يمكن ليس يمكن ومقابل
يجب ليس يجب ومقابل يمتنع ليس يمتنع **في** الممكن وتحقيقه وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه و
حللناه الحل الشافي ارتفع به كثير من الشبه والاغاليط التي تقع للناس في تناقض ذوات الجهة
وتلازمها فنقول ان العامة يفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطؤهم عليه
اما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير ان يشترط ولا واجب فيكون معنى قولهم

ويكون الايجاب [illegible] ولا موجود ولا
على عام عدم [illegible]

ليس بممكن انه ليس ما ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فاذن الممكن العامي هو ما ليس بممتنع وغير الممكن
ما هو ممتنع فكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع وليس قسما ثالثا فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال
مقولا على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له لان الواجب غير ممتنع في المعنى واما الخاصة
فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فاسم
الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه يصح ان يقال لهذا الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان
لا يكون بحسب الاستعمال العامي اي بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون
فنقلوا اسم الممكن وهو الذي هو غير ضروري في احد الحالين وجعلوه دالا على حال
ووضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي هو غير ضروري
في احد الحالين فهذا المعنى اخص من المعنى الذي يستعمله عليه العامة فيكون الواجب
خارجا من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضروري
بل واجب او ممتنع وكلاهما ليس بهذا الممكن الا ان ضعفاء الرأي اذا قالوا ليس بممكن وهم
يستعملون الممكن الخاصي تخيل لهم معنى الممكن العامي وكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم
وكان الواجب خارجا عن الممكن فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصي والممكن
الخاصي هو الذي يمكن ان لا يكون صار الواجب عندهم ممكنا ان لا يكون وان قالوا ان
الواجب ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا ولو انهم راعوا حد
النظر فاخذوا الممكن في القسمين على وجه واحد لم يلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن
بمعنى انه لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فنظروا اهل الواجب ممكن وجدوا الواجب خارجا
عن الممكن ووجدوه ليس بممكن وحينئذ لم يلزم ان ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن كان ما ليس
بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب ما لا ضرورة
في وجوده ولا عدمه فيكون ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فصدق
ليس بممكن على الواجب اذ ليس هو بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه لان له ضرورة في الوجود
وايضا ان اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب
ولا يلزمهم ان يقال فيمكن ان لا يكون وذلك لانه لما عني بالممكن غير الممتنع فليس يجب ان
يكون ما يمكن ان يكون ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان يكون غير ممتنع ان لا
يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامي ولا يقع في الخاصي وان غير الممكن
الخاصي ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري اما في الوجود واما في العدم وان الممكن

ما ليس

ما ليس بضروري الحكم ومتى فرض حكمه من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس
من شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال او موجودا فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه
ما ليس بموجود في الحال واذا فرض في الاستقبال موجودا لم يعرض منه محال وذلك لانه
ان كان السبب المانع عن كونه ممكنا به موجودا صيره عدمه واجبا في وجوده فيجب ان يراعى
هذا السبب في جانب اللاوجود فانه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان في الحال واجبا
في لاوجوده كذا وواجب العدم ممتنعا فان كان الامتناع الحالي لا يضر الممكن فالواجب الحالي
لا يضر الممكن وان ممكن الكون ان كان يجب ان لا يكون موجود الكون فممكن اللاكون يجب ان
لا يكون موجود اللاكون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون يجب ان لا يكون به
على اصلهم موجود اللاكون **فى الواجب** والممتنع وبالجملة الضروري الواجب
الممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورية فذاك ضروري في الوجود
وذاك ضروري في العدم واذا تكلمنا على الضروري امكن ان ينتقل البيان بعينه الى
واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري على ستة اوجه تشترك كلها في الدوام فاول
ذلك ان يكون الحمل دائما لم يزل ولا يزال كقولنا الله حي والثاني ان يكون ما دام ذات الموضوع
موجودا لم يفسد كقولنا الانسان حيوان بالضرورة اي كل واحد من الناس دائما حيوان ما دام ذاته
موجودا ليس دائما بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده والاول
وهذا الثاني هما المستعملان والمراد ان اذا قيل ايجابا وسلب ضروري يعمهما من جهة
ما معنى واحد وهو الضرورة ما دامت ذات الموضوع موجودة اما ابدا ان كانت الذات
توجد دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد واما الثالث فان يكون ما دام
ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعة معها لا ما دامت موجودة مثل
قولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة اي لا دائما لم يزل ولا يزال ولا ايضا
ما دام ذات الشيء الابيض موجودا حتى ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد لكن البياض يكون
زال عنها فقد توصف بانها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم
لا ما دامت موجودة ولكن موصوفة بالبياض واما الرابع فان يكون ذلك ما دام الحمل موجودا
وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولنا ان زيدا بالضرورة ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن
ان لا يكون ماشيا وهو يمشي واما الخامس فان يكون الضرورة وقتا ما معينا لا بد منه كقولنا
ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا بعينه معينا والسادس ان يكون

الضرورة وقتاما وقتاما ولكن فيه صعبتين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس اى وقتاما
ليس دائما ولا وقتا بعينه وهذه الاقسام الاربعة فانها ان لم يشترط فيها جهة شيء ما فان الحمل
فيها يسمى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة كان الاولى ان يكون الجهة جزء من
المحمول لا جهة داخلة على المحمول وذلك لان المحمول فى ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع ذلك
وتلك الزوائد مع المحمول لا يعقل كشئ واحد مالم يكن فيها الجهة على انها كالبعض منها
اما فى المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه فى ان يقصد حمله والجهة لا تفعل
فيه شيئا بل فى الربط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه فى
المتلازمات ذوات الجهة. المتلازمات التى يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات
فطبقة هى هكذا واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس ممكن بالمعنى العامى ان لا يوجد
ونقائض هذه متعاكسة ايضا مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد وليس ممتنع ان لا يوجد
ممكن ان لا يوجد العامى لا الخاص وطبقة اخرى وهى هكذا واجب ان لا يوجد ممتنع
يوجد ليس ممكن ان يوجد بالمعنى العامى لا الخاصى وكذلك نقائضها مثل ليس بواجب
ان لا يوجد ليس ممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى العامى وطبقة من الممكن الخاص
الحقيقى ولا تنعكس فيها الا شيئان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقائضها
متعاكسان ولا يلزم منها من سائر الجهات شئ لزوما متعاكسا والممكن ان يكون بالمعنى العام
فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما اللوازم التى لا تنعكس فان واجبا ان يوجد
يلزمه ليس ممتنع ان يوجد وما فى طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان يوجد
العامى وليس ممكن ان يوجد الخاصى الذى واجب لا ممكن وليس ممكن ان لا يوجد الخاصى لانه
ممتنع ان لا يوجد الا ممكن حقيقة ان لا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب
ان يوجد وما فى طبقته كذلك يلزمه وسلب الممكنين الحقيقيين اعنى الممكن والمحتمل
والممكن ان يكون الحقيقى يلزمه ممكن ان يكون العامى وما فى طبقته وممكن ان لا يكون
العامى وما فى طبقته ويتوصل من هذا الى بيان ما بقى فصل فى المقدمة واجزاء
المقدمة قول يوجب شيئا لشئ او يسلب شيئا عن شئ جعلت جزء قياس والحد
هو ما تنحل اليه المقدمة من جهة ما هى مقدمة اذا انحل الرباط فلا انحلالا لانه لا
يبقى الا موضوع ومحمول المقول على الكل والمقدمة التى فيها مقول على الكل هى التى
ليس شئ مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه المحمول والسلب نسبة وكل مقدمة

ثاوفرسطس

اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة في المطلقات المطلقة فيهما رايان راى ثاد[ثامسطيوس]
ثم ثامسطيوس وغيرهما هي التي لم نذكر فيها جهة ضرورة للحكم او امكان للحكم بل
اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم موجودا لا
بالضرورة اي لا دائما وليس يبعد ان يكون هذا راى الفيلسوف في المطلقة على ان
الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك
كل فرس نائم ولا شئ مما هو فرس بنائم فينقل الحكم الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي
السالب المطلق واصحاب هذا الراى يرون ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف
قد يورد ايضا في المطلقات امثلة لا يتبين فيها ذلك بل هي ضرورية دائما واما اصحاب
الراى الثاني ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين من المتاخرين ممن هو اشد منهم
تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه
الا على احدى الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان المطلق عند هولاء
ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام الذات المحكوم عليها موجودة بل وقتا ما
وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به كقولك كل ابيض فهو ذو لون
مفرق للبصر او ما دام المحمول محكوما به او في وقت معين ضروري كالكسوف للقمر
والكون في الرحم لكل انسان او في وقت غير ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان
وليس يجب ان يكون هذا الوقت وقتا واحدا يشترك فيه الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد
يخصه وليس يبعد ان يكون هذا الراى راى الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفضيل احد
الرايين على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا وينظهر لك اذا فصلنا
المحصورات المطلقة فقولنا كل ب ا بالاطلاق معناه ان كل واحد مما يوصف عند
العقل بالوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا ما
بعد ان يكون ب فذلك الشئ يوصف بانه الا بدى متى اشد ما يوصف بانه
ب او في وقت اخر دائما او لا دائما هذا على راى ثاوفرسطس اما الراى الثاني فلا
يخالف الراى من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بانه
متحرك ويوضع له تحرك كان دائما او وقتا ما فان معنى المتحرك في الشيئين واحد ويختلف
بمدة الثبات والمدة امر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول
لان الاولين اخذوا الحكم بالمحمول اعم ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا

دوام البتة وهو الاخص باسم الاطلاق الا دوام فيكون معنى قولنا كل ب ا بلا دوام ان كل
ما يوصف بب كيف وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء فانه موصوف
بانه ا لا بالضرورة بل وقتا ما على ما قيل وكذلك قولنا لا شيء من ب ا على الاطلاق معناه
انه لا شيء مما يوصف بانه ب كيف وصف به الا ويسلب عنه ا اما لا يدري كيف ومتى و
واما سلبا في وقت ما والجزئيتان تعرفهما من الكليتين في الضروريات قولنا
كل ب ا بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل بانه ب دائما او غير
دائم فذلك الشيء دائما ما دام عين ذاته موجودة يوصف بانه ا كقولك كل متحرك
جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ا معناه انه ليس شيء مما يوصف
بانه ب كيف كان يوصف به بضرورة او بغير ضروري الا ويسلب عنه ا دا
ئما في كل وقت ذاته فيه موجودة وانت تعرف الجزئيتين من الكليتين الا في شيء
واحد وهو ان الجزئي لا تجعله دوام السلب والايجاب ضروريا بل دوام لا
يستحقه طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا عنه الكتابة او موجبة
له ما دام ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس باستحقاق وذلك في الكليات فانها
ما لم يستحق دوام الايجاب والسلب لم يكن القضية موثوقة بصدقها بل لا يكون
صادقة البتة فان الصدق هو بالمطابقة لا يتحقق الا فيما يجب الدوام له بل يحتمل لا
محالة في تنبيه نحو لنا ممكن وزمانها مستقبل بانها صادقة او كاذبة ما لم يطابق الكون
انه يخالفه في الممكنات اما الممكن فهو الذي حكمه من سلب او ايجاب غير ضروري واذا
فرض موجودا لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل ب ا بالامكان ان كل واحد مما يوصف
بانه ب كيف كان فان ايجاب ا عليه غير ضروري واذا فرض هذا الايجاب حاصلا لم
يعرض منه محال وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين وفرق بين قولنا
بالضرورة ليس وقولنا ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة
لكنه قد يظن ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان لا ولا يميزون ذلك وانما يلزمه
الممكن ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة وكذلك
فرق بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالاول سالبة ممكنة والثاني سالبة
الامكان لكنه يظن ان سالبة الامكان كقولنا ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك
انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي واما الممكن الخاصي فاذا سلب

وجب ان يلزمه ضرورة ولكن للوجود دون عدم وللعدم دون وجود فان ما ليس
بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما ضروري العدم الا وجود وليس انما عنيته
وجهل جماعة من المنطقيين بهذه الاحوال اوقعهم في اغلاط كثيرة استمروا عليها في احكام ذوات
الجهة في عكس المطلقات العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع
بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله المشهور ان السالبة الكلية
المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من ب ا صدق لا شيء من ا ب والا فليكن
لا شيء من ا ب ليس يصدق فيصدق نقيضه ان بعض ا ب ولنفرض ذلك البعض شيئا معينا
وليكن ج فيكون ذلك الشيء الذي هو ج ا و ب فيكون ذلك الب ا وكان لا شيء من ب ا هذا
خلف والحق في هذا فهو انه انما يصح هذا العكس لان كل ما يعد في المطلقات بل
في مطلقة ليس شرط صحة الحاق الضرورة فيها زمانا يختلف في الاشخاص بل معنى
غير الزمان ومثال ذلك ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما
دام الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل متنقل متغير فانك ان الحقت جهة
الضرورة وجب ان تقول بلسانك او في نفسك ما دام موصوفا بانه متنقل وبما لم
يصدق ان تقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس
وفي مثلها اذا صدق لا شيء كذب بعض او صدق بعض كذب لا شيء من غير اشتراط
زمان بعينه بل مطلقا وامثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت اخص من
الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا فليس يجب ان تنعكس الكلية السالبة اعني
المطلقة مثل الامثلة التي يوردها المعلم الاول مما السلب فيه في زمان ما كقولنا
لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة اي في وقت سكونه ونقول ولا شيء من الحيوان
بنائم فانه ياخذ هذه وامثالها سوالب مطلقة فهذه لا تنعكس البتة الموجبة الكلية
لا شك انها لا تنعكس كلية موجبة اما البيان المذكور المشهور المستمر على الشرط المذكور
له فهو انه اذا كان كل ب ا فبعض ا ب والا فلا شيء من ا ب فلا شيء ب ا فكان كل ب ا
هذا خلف واما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبالافتراض انه اذا كان
كل ب ا فيفترض شيئا بعينه هو ب وهو ا فليكن ذلك الشيء ج فج ب وا فالف ما هو
وهو الجيم ثم المشهور ان هذا العكس مطلق ويجب ان يكون مطلقا على المعنى الاعم
الذي لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجودا
وكلا وبعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة واما على الراي الثاني فليس يجب ان
يكون عكس المطلق مطلقا لما اوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها

وبيانها المشهور والحقيقي على بيان مثال الكلية الموجبة ومثال ذلك بعض الناس
كاتب وبعض الكاتب انسان السالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا
ليس كل انسان بكاتب وجب ان يصدق ليس بعض الكتاب بناس في
عكس الضروريات والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة
كلية فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ب ا فبالضرورة لا شيء من اب والا فيمكن
ان يكون اماب فليكن ذلك ج حتى يكون في وقت ما اب ضارب فيكون ضرب وانه يكون صارا صارب ج
ذلك الباالف هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة مثل
البيان الذي سلف في المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه
لو كان مطلقا لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقا فكان بعض ب ا
مطلقا وكان الكل بالضرورة واما في الحقيقة فليس يجب ان يكون عكس المطلق
مطلقا لا ضرورة فيه وكذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري
ربما كان مطلقا كقولك بالضرورة كل كاتب انسان ثم نقول بعض الناس كاتب مع
وذلك لا بالضرورة التي اياها نريد بل ان كان لا بد بضرورة اخرى يصح ذلك على
كل ممكن ان بعض الناس كاتب ما دام كاتبا ولسنا نقصد في الضرورة مثل هذا و
الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لانك تقول بالضرورة ليس كل حيوان انسانا
ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان في عكس الممكنات واما الكلية السالبة
الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول ممكن ان لا يكون احد من الناس
كاتبا ولا تقول يمكن ان لا يكون احد من الكتاب انسانا ولكنه قد يظن في المشهور
انها تنعكس جزئية والسبب في ذلك ان قولنا ممكن ان لا يكون شيء من ب ا يصدق
معه قولنا يمكن ان يكون كل ب ا وهو تنعكس انه يمكن ان يكون بعض اب كما نذكره
بعد ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه ممكن ان لا يكون بعض اب ونحن سنبين ان
العكس يلزمه ممكن بالمعنى العامي لا الخاصي فلا يلزمه النقل الى السلب واما الحق
فيمنع عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا
فليس لك ان تقول يمكن ان لا يكون كل او بعض الكتاب انسانا ولا تلتفت الى
ما يتكلفون واما الكلية الموجبة الممكنة في المشهور انما تنعكس جزئية موجبة
ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب ا بالمشهورة بالامكان الحقيقي فبعض اب

لامكان

بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من اب فبالضرورة لا شيء من ب ا هذا
محال واما الحق فيوجب انه ليس اذا كان كذب بعض بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة
لا بد ربما كان بالضرورة كل او بعض على ما قلناه وانما يجب ان يصدق اذا كذب قولنا
بعض اب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي يجوز ان
يكون ضروريا ويجوز ان يكون ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال
عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الممكنة الموجبة والبيان ذلك البيان بعينه واما
الجزئية السالبة الممكنة فيظن انها تنعكس مثل نفسها للسلب المذكور في الكلية
السالبة الا ان الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه في الكلية

في القياس

القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول اخر غيرها اضطرارا و
معنى يلزم انه يحصل التصديق بها ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها
حتى ان كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات مثله في البيان لم يكن ذلك قياسا
حقيقيا

في القياس الكامل وغير الكامل

القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم
ما يلزم عنه بينا عن وضعه فلا يحتاج ان نبين ان ذلك الامر لازم عنه والغير الكامل هو
الذي يلزم عنه شيء لكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك يلزم عنه بل اذا اريد ان يبين
ذلك فيبين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل اما نقيض ما قيل او عكسه او تعيين
شيء منه وافتراضه على ما يوضح

في القياس الاقتراني والاستثنائي

القياس اما ان يكون
ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا
كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما ان يكون ما يلزمه هو
او نقيضه مقولا فيه بالفعل ويسمى قياسا استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل
بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها في اجزاء القياسات الاقترانية
واشكالها كل قياس اقتراني فانما يكون عن مقدمتين يشتركان في حد ويفترقان في حدين
فيكون الحدود ثلثة ومن شان المشترك فيه ان يزول عن الوسط ويربط ما بين
الاخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
فالحدود الثلثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لا
يتكرران واللازم هو المجتمع منها والمكرر يسمى حدا اوسطا والباقيان يسميان الطرفين
والراسين والطرف الذي يريد ان يصير موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر والمقدمة
التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى والذي التي فيها الطرف الاصغر يسمى الصغرى وتاليف

صغرى وكبرى تسمى قرينة وهيئة الاقتراني يسمى شكلا القرينة التي يلزم عنها لذاتها
قول آخر يسمى قياسا وسلوجسموس واللازم مادام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس
يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة ولحد الاوسط ان كان محمولا في مقدمة وموضوعا في
الاخرى يسمى ذلك الاقتران شكلا اولا وان كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانيا وان موضوعا فيهما
يسمى شكلا ثالثا وتشترك الاشكال كلها في انه لا قياس عن جزئيتين وتشترك ما خلا الثالثة
عن الممكنات في انه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة
تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب والسلب
ثم يخص كل شكل شرائط **في ضروب** الشكل الاول من المطلقات فالشكل
الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون لا محالة قرائنه اربعا
الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فهو قياس
كامل بين ان كل ج ا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني
من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ب ا
فهو القياس الكامل بين انه لا شيء من ج ا كقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف
بقديم ينتج انه لا شيء من الاجسام بقديم والضرب الثالث من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك بعض ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل على ان بعض
ج ا مثاله قول القائل بعض الفصول الابعاد بعد وكل بعد كم فبعض الفصول كم
والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك
بعض ج ب ولا شيء مما هو ب ا ينتج ليس كل ج ا مثاله بعض الفصول كم ولا شيء مما هو كم
بكيف فليس كل فصل بكيف وسائر الاقترانات التي لك ان تعرفها بالعدد بعد هذه
الاربعة لا ينتج شيئا بعينه بل اذا صدق تجميع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة
اخرى انما يصدق فيها جميع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد
علمت ان الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربع وما لم يكن فيها جزئي فلا
ينتج جزئيا **في** الشكل الثاني من المطلقات واما الشكل الثاني فالمشهور فيه انه
مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للاخرى في الكيف كان منتجا
ولو من المطلقات واما الحق فيوجب ان السالبة المطلقة اذا لم يكن بالشرط المذكور
وبحيث تنعكس كليتها على نفسها في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من

المطلقتين

المطلقتين نتيجة كما لا يلزم الممكنتين فيه على ما نبين فيها والذي يكون بحيث يلزم عنه
نتيجة فقد علم اتفاقا ان قياسا نه غير كاملة والضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة ٢ انفاقا نخ
مثل قولك كل ج ب ولا شيء من اب فنقول انه ينتج لا شيء من ج الا انا اخذنا السالبة
الكلية المطلقة بحيث تنعكس فيصير ولا شيء من ب ا وكان كل ج ب فلا شيء من ج ا
بحكم الشكل الاول وقد تبين بالخلف انه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ج ا فبعض
ج ا على ما فرضنا من ان الكلية السالبة يكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم
فاذا كان بعض ج ا ولا شيء من اب كان لا كل ج ب وكل ج ب وهذا محال والضرب الثاني
من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء من ج ا
ولنعكس الصغرى ونقول كل اب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج وينعكس لا
شيء من ج ا وبالخلف انه اذا كان بعض ج ا وكل اب فبعض ج ب وكان لا شيء من
ج ب هذا خلف والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى
ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ا ب ولا شيء من اب فليس كل ج ا ببين بعكس الكبرى
وبالخلف ايضا انه ان كان كل ج ا ولا شيء من اب فلا شيء من ج ب وكان بعض ج ب هذا
خلف والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة
مثل قولك ليس كل ج ب وكل اب فليس كل ج ا ولا يبين بالعكس لان الصغرى سالبة
جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية واذا اضيفت الى الصغرى كانتا جزئيتين لا
ينتجان بل يجب ان ياخذ الافتراض بدل العكس ههنا بان يفرض البعض الذي هو
وليس ب د فيكون لا شيء من د ب وكل اب فلا شيء من د ا ثم يقول بعض ج د ولا
شيء من د ا فليس كل ج ا ونبين ايضا بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل اب فكل ج ب
وكان ليس كل ج ب فهذه الضروب المنتجة وسائرها عقيمة للسبب المذكور في مثلها
من الشكل الاول في الشكل الثالث من المطلقات واما الشكل الثالث من المطلقات
فان شريطته في الانتاج ان يكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل ثم
فيكون قرائنه ستة الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل ب
ج وكل ب ا فبعض ج ا يتبين بعكس الصغرى ورد القرينة الى ثالث الاول و
بالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا هذا خلف والثانية من
كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية ونبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالث

من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الاول وعلى
نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج جزئية موجبة
مثاله كل ب ج وبعض ب ا ينتج بعض ج ا بيانه بان نعكس الكبرى ونجعلها صغرى و
نقرن بها الكبرى فينتج بعض ا ج ثم ينعكس فبعض ج ا فهذا العكس الثاني يصح ان النتيجة
مطلقة على الراى الاول واما على الراى الثاني فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب ان
يكون عكس المطلقة بالراى الثاني مطلقة بل مطلقة بالراى الاول بل بالافتراض
على ما سنبينه في مواضع اخرى وقد يتبين ان هذا الضرب منتج بطريق الخلف ايضا
الخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله
كل ب ج وليس بعض ب ا ينتج ليس بعض ج ا بيانه بالخلف والافتراض ولا يمكن ان يتبين
بالعكس لمثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو ب و
ليس ا د فيكون كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د ولا شيء من د ا فليس كل ج ا وقد يتبين
ايضا بالخلف انه ان لم يكن كذلك بل كان كل ج ا وكل ب ج فكل ب ا وكان ليس كل ب ا هذا
خلف والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة يتبين بعكس
الصغرى وبالخلف ان النتيجة جزئية سالبة فهذه هي الضروب المنتجة وما بعدها
عقيمة وقد تبين لك ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا ينتج الجزئي وان لم المقدمة
جزئية في التاليف من الضروريات اما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف
المطلقتين في الانتاج في الكل الا الجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة واما الشكلان
الاخران فلا يخالفان ايضا نظيريهما في المطلقات في الانتاج وتصحيح الانتاج كقوة
الاول الا في شيئين احدهما الجهة والثاني ان رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما
يتبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف وههنا قد يتعذر ذلك فانا اذا رفعنا
الضروري السالب وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا لا حقيقيا فاذا
قرناه بالمقدمة الاخرى لنبين الخلف كان اقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف
بعد هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك ايضا فانا لم نعرف
بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي وضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك
اما اذا استعملنا الافتراض فان احد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين
اما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول وانت تعلم

كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا
تركنا هذا المأخذ فرجعنا الى الامور انفسها يحق لنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودي
معتبر وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ننبه عليه بعد فليس قياسا غير كامل
يحتاج ان يدل على انه منتج فحينئذ نجد سبيلا الى استعمال وجهي الخلف والافتراض
في هذا البيان فلنبين برهانه في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول
ان الحق في اختلاط الضروري والمطلق في الشكل الاول هو على ما يراه المعلم الاول
ان العبرة للكبرى اذا كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة
مثلها اما في المطلقة فلا شك واما في الضرورية فلان قولنا كل ب ا بالضرورة
او بالضرورة لا شيء من ب ا معناه ان كل ما يوصف بب ويوضع لب ويكون ب
وقتا ما ولا بالضرورة او دائما فذلك الشيء موصوف دائما في كل وقت بانه ا او غير
موصوف ولا في وقت البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب كيف وصفت به داخلة
في هذا الحكم وههنا شيء يجب ان تعلم انه ان كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها
ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصفت به فالنتيجة يكون ضرورية لان ج ب دائما
قد وضع ان ب ما دام فهو ا فج دائما ا فههنا قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة في
اختلاطها في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو ان العبرة
للسالبة التي تصير كبرى الاول بعكس او افتراض وان النتيجة في حكمها بناء على ان
السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلناه والحق
يوجب فيها ما لا يجب ان تستحق منه وهو ان النتيجة دائما ضرورية فاما ان كان
المطلقة بحيث يصدق ضرورية فلا خفاء به وان كانت بحيث يكذب ضرورية فا ا في
ج وا لما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دائما او بالضرورة او غير موضوع له البتة
في وقت والاخر موضوع له لا دائما او غير موضوع له لا دائما فبين طبيعتي ج وا خلاف ذاتي
فاحدهما مسلوب من الاخر بالضرورة ويجب ان نقتصر على هذا القدر من البيان
اعتمادا على فهم المتعلم والم تقنع بهذا القدر فلنرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها
هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاط
ينتج وان كان من سالبتين او موجبتين في هذا الشكل ويكون النتيجة سالبة ضرورية
وذلك لان المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة اذا اختلف

نسبة المحمول الى الطرفين في الدوام واللادوام وان اتفقت في الايجاب والسلب كان بينهما
خلاف ضروري فصل في اختلاطها في الشكل الثالث اما الشكل الثالث فان المشهور من
حاله ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فايتهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
لان تلك تنعكس المطلقة منها وتجعلها صغرى الاول فينتج ضروريا فان احتيجت الى
ثاني عكس كان عكسه في المشهور ضروريا ولكن قد منع لحوق هذا العكس وفرغنا
منه فالحق ان النتيجة يتبع الكبرى فان كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف في
ان الاعتبار بها وان كانتا من جزئية وكلية فالمشهور ان العبرة للكلية لانها تصير كبرى
الاول الا ان يكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل والثاني ان النتيجة لا تكون
ضرورية في حال وقيل ان ذلك خطا في النسخ والحق يوجب ان العبرة للكبرى وان كانت
جزئية ونبين بالافتراض فلنبين ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول ان
النتيجة ضرورية ولنفرض البعض من ب الذي ليس با د فبالضرورة ولا شيء من د ا و
لكن كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د وبالضرورة ولا شيء من د ا فبالضرورة بعض ج ليس
ا وهكذا نبين اذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية فصل في التاليف من ممكنتين في
الشكل الاول اما القياس في الممكنتين في الشكل الاول فمثل القياس من مطلقتين فيه
في كل شيء الا اذا كان الصغرى ممكنة سالبة فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل
نبين بردها الى الموجبة فان الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ننقل تلك الموجبة
الى السالبة فالشرط المراعي في الانتاج ههنا هو في الكم اعني كلية الكبرى ولا الكيف حتى
انه لا باس فيه بالانتاج عن سالبتين فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول اما الاختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لان ج
موضوعة لب واما ان كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف انها ان كانت
موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية وذلك لانا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة
كان الصادق اما ضرورة ايجاب واما ضرورة سلب فلنضع اولا ضرورة سلب ولنجعل
الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان كذبنا ولكن يكون كذبا غير محال فنقول بالضرورة
ليس بعض ج ا وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض ب ا وكان كل ب ا هذا كذب محال
والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لان الكذب
الغير المحال يمكن في وقت ما ان يوجد ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لانه ان كان

يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازماً له وان كان يوجد في حال فليس بكذب محال
فالكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فبقي ان يكون لزومه بسبب الضرورة فهي كاذبة
لجعلنا ايضاً الضرورة ايجابية فقد بينا نحن ان النتيجة ضرورية ايضاً فيكون بعض ب ا
بالضرورة وكان كل ب ممكن ان يكون وان لا يكون اذا كان مطلقاً لا ضرورة فيه هذا خلف
فاذن النتيجة ممكنة حقيقية الا ان يكون الكبرى مطلقة على الراي الاول فحينئذ قد
ينتج مطلقة على ذلك الراي لانا سنبين ان الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة ينتج
ضرورية فيكون تارة ينتج ضرورية وتارة غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذي
يعمهما واما ان كانت الكبرى سالبة مطلقة فالمشهور ان النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة
يكون ممكنة حقيقية وقد ينتج ايضاً ضرورية كقولك كل انسان يمكن ان يتفكر وبالضرورة
لا شيء مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شيء من الناس بغراب واما في التحقيق فان هذا ايضاً
انما يكون اذا كانت المطلقة على حسب الراي الاول واما ان كانت مطلقة صرفة لم ينتج الا
ممكنة حقيقية ويظهر من ذلك البيان بعينه الذي قيل حيث كانت المطلقة موجبة لانه
ان لم يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج اصادقاً فليكن ضرورة كون او لا كون ونعلم
على ما قلنا هناك واما المثال الذي اورد في المشهور فانه لا يلائم المطلق على الراي الثاني
لان كبراه ضروري في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول اما اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الاول فان كانت الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة ممكنة لان ج
موضوعه لب واما ان كانت ضرورية فالمشهور انها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة
حقيقية والا فليس يمكن ان يكون ج ا فاذن بالضرورة ليس بعض ج ا وكان بالضرورة
كل ب ا فبالضرورة ليس بعض ج ب وكان ممكناً ان يكون كله هذا خلف واما في التحقيق
فليس الخلف بخلف فان نقيض تلك النتيجة ليس ممكن عامي حتى يلزمه فبالضرورة لا ب
الحقيقة توجب ان النتيجة ضرورية لانا ان وضعنا ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وكان كل
ج ب بالامكان الحقيقي انتج على ما نبينه بعد ان بعض ب ا بالامكان الحقيقي فامكن ان لا يكون
ا او هو بالضرورة ا هذا خلف ولنبين هذا بوجه اخر اقرب الى الافهام فنقول انه اذا
كان كل ب ا بالضرورة اي كل ما يقال له ب فذلك الشيء دائماً هو ا فاذا قيل له ب كان
دائماً ا لا ما دام موصوفاً بانه ب فان الضرورة التي اياها نعني في هذه الاشكال غير هذه
وقد بيناها بل ما دام ذات ج الموصوفة بانه ب موجودة فاذا صار جيم ما ب فانه يكون
كان قبل كونه ب ا وكذلك بعد كونه وبعد زوال ب عنه والمثال لتقرير هذا قولنا

كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة واما اذا
كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور انه ينتج ممكنة عامية فتارة يصح ممكنة حقيقية
وتارة تصح مطلقة والحق ان النتيجة ضرورية دائما لما بيناه في الممكنتين في الشكل الثاني فصل ج
لا قياس في الشكل الثاني من ممكنتين فانه يمكن ان يكون طبيعتان يحمل احداهما على الاخرى
كالحيوان للانسان ثم يسلب عن احد هما شئ بالامكان ويوجب على الاخرى ويمكن ان
يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس وليكن الحد الاوسط في جميع ذلك ينتج
المحرك ولا يمكن ان يبين بالعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن ان يبين بالخلف لان
القياسات التي يؤدي اليها الخلف مختلطة بالضروريات التي لم يعلم بعد واذا علمنا لم ينتج
شيئا بنا قض المقدمات نعرفه بالتجربة في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني واما : فصل
اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة اذا كانت مطلقة كلية
يمكن عكسها وتبين ان كانت جزئية يمكن الافتراض منها ❀ ❀ ❀ فانه يكون من اختلاطها قياس
ينتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل في الشكل الاول والا لم ينتج والحق انه لا قياس من
ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان لا يوجد المطلقة الا حيث ويصح ضرورية
فحينئذ يكون الاختلاط الآخر في الحقيقة ونبين لك هذا انما قلناه في الاختلاط من
الممكنين والاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن امثلة ذلك كل انسان متحرك
بالامكان والحيوان واحد بمتحرك مطلقا كما يستعمله المعلم الاول واما اختلاط الممكن و
الضروري في الشكل الثاني فالمشهور انه لا يفرق بينه وبين اختلاط الاول الا في
حال تضعيف النتيجة كالفرق في الشكل الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائما ضرورية
سالبة ولو عن سالبتين او عن موجبتين او كيف كان بعد ان يكون الكبرى كلية
وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل في اختلاطهما
الممكنين في الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احداهما كلية وان كانت
الصغرى سالبة وينتج دائما ممكنة حقيقية وبيان ذلك اما في ما يرجع الى الاول بعكس ٢ جزئية نسخة
واحد فبالعكس واما فيما يرجع الى الاول بعكس ولكن يحتاج في انتاج المطلوب الى
عكس ثان او فيما لا يرجع الى الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاولى وان كانت
تكون ممكنة فانها تكون ممكنة عامية لا يلزم من ذلك ان لا تكون ضرورية في
اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث

فالاخير
كثيرة

فالمشهور انهما اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة لا محالة لانك تمكنك ان تجعل المطلقة
صغرى فينتج الممكنة ولو بعكس ثان واما ان كانت احدهما سالبة والمطلقة موجبة
فحكمها حكم الموجبة لان السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا نتعزر من انتاج الممكن شيئا
وان كانت السالبة مطلقة فلا يكون في الاول الاكبرى فينتج ممكنة عامية ربما كانت
حقيقة وربما كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتاج كلها ممكنة ان كانت المطلقة صرفة
ممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة ممكنة عامية وتبين ذلك اما بعكس واحد واما
بالافتراض فيما سوى ذلك من اختلاط الممكن والضرورى في الشكل الثالث واما
اختلاط الممكن والضرورى في الشكل الثالث فالمشهور على ما قيل في اختلاط الاول
الا في حال تضعيف النتيجة واما التحقيقي من الراى فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى
وتبين ذلك في واحدى العكس بالعكس وفي ذى العكسين بالافتراض الحملية
مطلقة ومنوعة في القضايا الشرطية قد قلنا في القياسات الحملية مطلقة ومنوعة
ومتفقة الجهات ومختلفة وبقى علينا ان نذكر القياسات التى ينتج مطلوبات شرطية
بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر اولا فصولا بعنى تحقيق
المقدمات الشرطية فنقول ليس الايجاب والسلب انما هما في الحمليات فقط بل
في الاتصال والانفصال فانه كما ان الدلالة على وجود الحمل ايجاب في الحمل كذلك
الدلالة على وجود الاتصال ايجاب في المتصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدلالة على
وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولنا اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وكما
ان الدلالة على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا
ليس اذا كان كذا كان او رفع الانفصال كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
سلب في المتصل والمنفصل فكل سلب هو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب في الاتصال
والانفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك اذا قلت اذا كان كذا
كذا واما ان يكون كذا واما ان يكون كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا وليس اما ان
يكون كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت واما اذا قلت كلما كان كذا كان ودائما اما ان يكون كذا
واما ان يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا موجبا وان قلت ليس البتة اذا كان كذا كان كذا و

اياما نحو

ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا سالبا وان قلت
قد يكون اذا كان كذا كان كذا او قد يكون اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا جزئيا
موجبا وان قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان كذا وليس كل ما كان كذا كان كذا او قلت
قد لا يكون اما كذا واما كذا وليس دائما اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا سالبا جزئيا
والجزء الاول من كل شرطي الذي يقترن به حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدما
والثاني يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية وقد يكون كل واحد منهما حملية
ومتصلة ومنفصلة ويكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب
الشرطية وايجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل للشرط فانك اذا قلت
اذا كان ليس اب فليس ج د فالمقدمة موجبة وان كان المقدم والتالي سالبتين وانما
كانت موجبة لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس في غيره **في** المقدمة الشرطية
الواحدة والكثيرة والمقدم في الشرطي المتصل فقد يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد
يكون مقدما واحدا كقولك اذا كان كذا وكان كذا فحينئذ يكون كذا مثاله اذا كان هذا
الانسان به حمى لازمة وسعال يابس ووجع ناخس وضيق نفس ونبض منشاري
فبه ذات جنب فهذا كلها مقدمة واحدة واما اذا كان التالي قضايا كثيرة فان
المقدمة المتصلة لا يكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا
فان هذه ثلث مقدمات فان كل واحد مما ذكر في التالي تالي بنفسه مثاله هذا الا
نسان به ذات جنب فبه كذا وكذا وكذا الى آخرها صارت مقدمات كثيرة كما تقول زيد
هو حيوان وابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات او ثلث قضايا حملية **في** الشرطيات
المحرفة وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا
يكون ج د ويكون اب معناه ان كان اب فلا يكون ج د ومثل قولك لا يكون ج د او يكون
اب هو كقولك اما ان لا يكون ج د او يكون اب فهذا القدر كاف للذكي في تفهم المقدمات
الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراناتها

القياسات الاقترانية من المتصلات

اما الاقتران الكائن من المتصلات فاما ان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالي الآخر
ويشتركان في التالي او يشتركان في المقدم وذلك على قياس الاشكال الحملية و
الشرايط فيها واحدة والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع المقدم والتالي اللذين
هما كالطرفين اما كلية واما جزئية واما سالبة واما موجبة على قياس ما قيل في الحمليات

القياسات الاقترانية من المنفصلات واما الاقترانيات بين المنفصلتين لا يمكن
في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تالي او جزء مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ويأخذ الزوج حدا
اوسط وتضعه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فتقول وكل زوج اما زوج
الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم تترك في النتيجة الاوسط وتأخذ
هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا
هو المثال واما شرط الانتاج فيجب ان يكون الصغرى وهي مثل الشكل المنفصلة الاولى
موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا فيه والانفصال في
الكبرى كليا وعليك ان تعد قرائنه وقد يورد على غير هذا الشكل الان ذكره بالمبسوطات
من الكتب اولى فانه ابعد من الطباع وبالجملة لتعلم انا انما نورد من الاقترانات الشرطية
كل ما انتاجه لائح من قريب ومناسب للطباع في الاستعمال واما ما دق عن ذلك
فقد ذكره في كتاب الشفا وفي كتب اللواحق واما اقتران من شرطي متصل وحملي على
ان الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مكان الكبرى ليذهب المشترك فيه وتبقى النتيجة
او من جزئي التالي والحملي اللذان هما كالطرفين في حدودها مثاله ان كان اب فكل ج د و
كل د ه ينتج فان كان اب فكل ج ه فان كان الاوسط موضوع الحملي محمول التالي على حسب ما
مثلناه فانا نسميه الشكل الاول وشريطته في الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة
فيجب ان يكون الحال بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات في الشكل الاول وتكون
نتيجتها لو انفردتا تالي القياس والمقدم هو ما كان مقدما بحاله واما ان كانت المتصلة سالبة
فالتاليف منها من جملة ما لا نذكره في هذا الكتاب وعليك ان تعد قرائنه واما الذي
نسميه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى
كنسبة مقدمتي الشكل الثاني في الحمليات مثلا ان تقول ان كان اب فكل ج د ثم تقول
لا شيء من ه د وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحمليات والنتيجة على ما قلنا
وان كانت المتصلة سالبة فله حكم اخر يذكر في غير هذا الكتاب واما القرائن فعدها
انت بنفسك والذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة
بينها على ما في الثالث من الحمليات وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات
فان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة واما القرائن فعدها انت

٢ لو انفرد التالي والحملي نتيجة
القياس الحملي [illegible]
[illegible]

بنفسك فان جعل في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت اشكال ثلثة
على تلك الصفة فالشكل الاول ان كان متصلا موجبا فالشرط فيه كالشرط في الحمليات
وان كان سالبا فحكمه مذكور في كتب اخرى ومثاله كل ج ب واذا كان د ه فكل ب آ
فاذا كان د ه فكل ج آ الشكل الثاني منه اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في
الثاني من الحمليات وان كان سالبًا فحكمه مذكور في كتب اخرى واما الشكل الثالث
فلا يعاد في الشرطية ما قيل في الثالث الحمليات ان كانت الشرطية المتصلة موجبة
اما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم والاولى ان نذكر
حالها في الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل وبين الحملي الا بحد اقتران و
الطبعي منه ان يكون الحملية هي الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع في
الانفصال كله ويكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كم كثير
معدود وكل معدود اما زوج واما فرد فكل كم كثير اما زوج واما فرد ويكون
تاليفها اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات بعدد
الاجزاء الانفصال ويكون شيء مشترك لكل حملي مع كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصل
مشتركة في حد وحينئذ اما ان يكون على سبيل تاليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء
التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان
جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذن كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة
واجزائها موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط
بين اجزائها واجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين الحمليتين في الشكل الثاني
ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل في جزء تام
وينتج منه اما ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة
واحداهما لا محالة كلية وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال
له ينتج متصلة ويجوز ان يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على وجهين
اما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود او منفصلة
هكذا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وانت تعرف ضروبه
واما في جزء غير تام فيجب في الطبعي منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء

الانفصال

الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالي ويكون نتيجة متصلة
منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما
زوج واما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد وانت تعرف ضروبه
وكل اقتران امكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية
اذا كان جزء الشرطي متصلا مثل المتصل ويشاركه في مقدم او تالي ويجب ان تقنع
ههنا بما نورده واما الاستقصا فتجده في كتب البسط في القياس الاستثنائي
القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع او رفع
لاحد جزئيها ويجوز ان يكون حملية وشرطية وهي يسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة
والشرطية الموضوعة يدل على اللزوم او العناد والمستثناة من قياس شرطية متصل اما
ان يكون من المقدم فيجب ان يكون عين المقدم لينتج عين التالي كقولنا ان كان زيد يمشي
فهو يحرك قدمه لكنه يمشي فهو اذن يحرك قدمه وان كان من التالي فيجب ان
يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك رجليه ينتج فاذن
ليس يمشي واستثناء نقيض المقدم وعين التالي لا ينتج شيئا يبين لك بالاعتبار واما ان
كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فايهما استثنيت عينه
انتج نقيض الباقي وايها استثنيت نقيضه انتج عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج
واما فرد لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه
ليس بفرد فهو زوج وان كان الجزئين[٢] او كلاهما سالبا لم ينتج الا استثناء النقيض كقولك ٢ الحدين
اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات
لكنه نبات فليس بحيوان وكذلك اما ان يكون عبد الله في البحر واما لم يغرق فانما ينتج
هذا ايضا باستثناء النقيض وستعلم ان استثناء العين لا يفيد شيئا من ذلك وان
كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية فايها استثنيت نقيضه انتج البواقي على
انفصالها وايها استثنيت عينه انتج نقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحد منها الا
استثناء نقيض الجميع غيره واما اذا كانت الاجزاء ما لا نهاية له فلا يفيد استعماله مثل
تجعل محمولات الاجزاء الالوان الغير المتناهية او شيئا مما اشبه ذلك في القياسات
المركبة واما القياسات فقد يكون استثنائيات وقد يكون اقترانيات وليس يقال
تركيب القياس لما يكون المطلوب المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى تكثير
القياس وانما تركيب القياس ان يكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها كان ما ينتج
كل واحد منها شيئا اخر الا ان نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما

انفرج بها ويكون القياس القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما
دخلت القياسات لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء وتمثيل وغير ذلك
وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو ان لا يطوى
فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب ه
فكل ج ه وكل ه د فكل ج د وعلى هذا القياس واما المفصول فهو الذى فصلت عنه
النتائج فلم يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ه د فكل ج د والقياس الذى زاده المحدثون
فى الشرطيات الاستثنائية هو قياس مركب واخذوه على انه مفرد كقولك ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة
فاذن الاعشى يبصر وههنا قد طويت نتيجة هى بالقوة استثناء وهى فالنهار موجود
من تلك الجهة التى يلزم هذه النتيجة فى اكتساب المقدمات واما اكتساب
المقدمات فذلك بان يضع جزئى الشئ المطلوب ويضع خاص كل واحد
منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس من اجناسها وفصولها
والفصول الخاصية به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقى فى ذلك وتسلك
ما امكنك وتطلب ايضا ما يحمل عليه كل واحد منهما وتطلب ما لا يحمل عليه على كل
واحد منهما ويضع كل جملة على حدة ففى الايجاب الكلى ينظر انه هل فيها يحمل
على الموضوع شئ هو فى جملة ما يوضع للمحمول وفى السلب الكلى ينظر هل تجد فى
لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الاخر وفى الايجاب الجزئى ينظر هل فى ملحوقات احد
الطرفين ما هو ملحوق الاخر وفى من لواحقه لا لكله ما لا يلحق الاخر وفى السلب الجزئى
ينظر هل فى ملحوقات احد الحدين ما لا يلحق لحقه الاخر او فى لواحق بعض احد الطرفين
ما لا يلحق الا الاخر فى تحليل القياس وتحليل القياس هو ان يميز المطلوب وينظر
فى القول المنتج له هل يجد شيئا فيه يشاركه فان وجدت فانظر هل هو محموله
محمول له او موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى ووجدت
الاوسط ثم انظر ان المطلوب باى شكل يبين فضم الى الاوسط الطرف فالتاليف
من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان كنت وجدت المقدمتين
بالفعل فذلك اسهل وراع ان كان ههنا تركيب فتندرج من نتيجة الى
نتيجة قبلها حتى يبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ فى النتيجة غير الذى
فى المقدمة فاشتغل بالمعنى واقصد المعنى وربما كان فى احدهما اسم وفى الاخر

اسم

اسم اخر وكان فى الاخر قول فيجب ان يراعى جميع ذلك ويراعى الفرق بين العدول والسلب و
فلا ياخذ الموجبة المعدولية على انها سالبة فى استعراب النتائج كل نتيجة فانها تستتبع
عكسها وعكس نقيضها وجزئيها وعكس جزئيها ان كان لها عكس وتحتها جزئى و
كل قياس فانه تستتبع الحكم بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا كانه بالنطق
هو بعينه وهذا اذا كان فى الشكل الاول وقد ينتج المقدمات الكاذبة نتيجة
صادقة فمن الحق انه ان كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات وجب ان
يكون النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثنى نقيض المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات
او فاسد التاليف انتج نقيض التالى وهو انه يجب ان لا ينتج نتيجة صادقة ومثال
هذا انك اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان وهذا
صدق ولكن الكذب اما ان يكون فى مقدمة جزئية واما ان يكون فى مقدمة كلية
واذا كان فى مقدمة كلية فاما ان يكون الكذب فى الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا
واما ان يكون فى الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل نقيضها مثال الاول كل
انسان حجر ومثال الثانى كل انسان كاتب فان كان الكاذب فى الشكل الاول مقدمة
واحدة هى الكبرى فكانت كاذبة بالكلية لم يمكن ان ينتج وذلك لان نتيجتها ان كانت
صادقة ثم وضع صادقة ضدها كبرى انتج القياس مقابل تلك النتيجة وصار تاديه الى
محال واما ان كان كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق او اذا كانت الصغرى كاذبة
او كلاهما كاذبتين او فى شكل اخر فقد ينتج الصدق من الكذب كيف كان ويجب ان يستخرج
ذلك انت بنفسك **فى** بيان الدور واما بيان الدور فهو ان تاخذ النتيجة وعكس
احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود فى
المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغير المكنة وذلك فى الموجبة مثل
قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك وايضا كل انسان متفكر
ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان
فكل متفكر انسان وايضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك وايضا
كل متفكر ضاحك وكل ضاحك انسان فكل متفكر انسان وعلى هذا القياس واما ان
كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها بحسب بيان الدور ان يكون المسلوب خاص
السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما يكون فى الايجاب الموجب خاص الايجاب على
الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لا شىء من الجوهر بعرض فتعكسه وتقول وما
ليس بعرض فهو جوهر واذا امكن فى السلب بدل العكس امكن الدور مثل

قولك كل انسان جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم اليك ان تتعرف ان الحدود لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون **فن** عكس القياس واما عكس القياس فهو ان تاخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى احتيالاً في الجدل لمنع القياس بتغير حدود النتيجة لئلا ينفطن مثلاً ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب ا فانتج كل ج ا فلت لا شيء من ج ا او كل ج ب فليس بعض ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت لا شيء من ج ا فان انضم الى مقابل النتيجة المقدمة الصغرى من القياس الاول يكون القياس من الشكل الثالث وان اتفق انه كان من الشكل الثاني او كل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب ان يمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب باعتبار الضد والنقيض في قياس الخلف قياس الخلف هو الذي يبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركباً من قياس اقتراني وقياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل ا ب حقاً فنقيضه وهو ليس كل ا ب حق لكن كل ج ب وهذا الاقتراني من شرطي وحملي ومن جملة ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج فنجعل النتيجة مقدمة ونستثني لكن كل ا ج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وهذا صورة قياس الخلف وصورة استقامة بالشرطيات وان كان اكثر الناس يتحير في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لانه يوخذ فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم لا نا لو ان انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع مقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل ا ج وكل ج ب لانتج كل ا ب وهو المطلوب فكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيماً ويفترق قياس الخلف وعكس القياس بان عكس القياس هو بعد قياس معمول واما قياس الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكس القياس الاستقامة فانظر الان ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن ان تقرن به مقدمة لينتج محالاً وفي اي شكل يمكن ذلك **في** القياس المقدمات المتقابلين القياس الذي هو من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركين في الحدود ومختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بان يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن فلا يقال فيه مثلاً ان الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم ان الانسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك

ويتخذ

ونتيجة هذا القياس هو ان الشئ ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما
يستعمله المغالطون على سبيل التركيب وربما استعمل على سبيل العدل الجدل
اذا كان للخصم بنقاض فى ماخذه بان يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات
اخرى ينتج نقيض تلك المسلمة فيوخذ النتيجة ونقيضها الاول المسلم ويعمل قياس
من متقابلين ينتج ان الشئ ليس هو **فى** المصادرة على المطلوب الاول المصادرة
على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس يراد فيه انتاجه
لكن نقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى ههنا و
النتيجة شئ واحد ولكن ابدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة فاى مقدمة جعلت
هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا باسمين
مترادفين كما قلنا ان الانسان بشر هو كقولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت
المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد واما فى الاكثر فانما ينفع ذلك
فى قياسات مركبة متتالية بان يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة
انما تبين بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان ابعد كان من القبول
اقرب ثم تامل انت انه كيف يمكن فى كل شكل **فصل** فى ان الشئ كيف يعلم
ويجهل معا الانسان الواحد قد يعلم الشئ بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما
يخصه فلا يعلم البتة او يعتقد فى خاصته رايا او ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل
ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين اللذين
فى بدن زيد هو هو زوج او ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلمه اثنين او عند
ما يعلمه اثنين ليس يخطر بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقض فيه لانه
انما علم ما ان كل شئ يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوج ومهما علم ان هذا الشئ
اثنان علم حينئذ انه زوج بعلمه الاول الكلى فيكون هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل
الجزئى وقد يكون ان يعلم الشئ بالقوة ويجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم
المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما
شئ غير العلم بالنتيجة ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا
بالفعل عند الذهن واما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد اذ لم يخطرا
بالبال معا موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل فلا يلزم معلولهما وهو العلم
بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان به يعلم ان كل بغلة عاقر علما على حدة ويعلم

ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلم
معا لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم فان الوهم تبع للحس
فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما ان يمنع وجوده واما ان يجعل وجوده على
نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نحن نعقل ان الكل متناه لا الى ملاء ولا الى خلاء
لكننا لا نتصور في انفسنا ابدا الا ملاء او خلاء بعد ملاء بلا نهاية ونعقل ان الكل مبدأ
غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه
الاحوال لا يكاد يمكننا التخلص منه **في الاستقراء** الاستقراء هو حكم على كلي لوجود
ذلك الحكم في الجزئيات ذلك الكلي اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو
الاستقراء المشهور وكانه يحكم بالاكثر على الواسطة لوجود الاكبر في الاصغر مثاله
ان كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان و
فرس وثور والانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروا
على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى **في التمثيل**
واما التمثيل فهو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء اخر معين او اشياء
معينة على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه فيكون محكوم عليه هو المطلوب
ومنقول منه هو المثال ومعنى المتشابه فيه هو الجامع وحكم مثاله ان العالم
محدث لانه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم
وبناء وجسمية ومحدث **في الضمير** الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى
اما للظهور هنا والاستغناء عنها كما جرت العادة به في التعاليم كقولك آب آج
خرجا من المركز الى المحيط فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى واما
للخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب
العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر ولو قال وكل من يخاطب العدو فهو خائن
لشعر بما يناقض قوله ولم يسلم **في الرأي** الرأي مقدمة كلية محمودة في ان
كذا كائن او غير او موجود او غير موجود وصواب فعله او غير صواب وقد يوجد مهملا
في الخطابة مهملة واذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح بتلك المقدمة على انها
كبرى وتطوى الصغرى كقولك المحساد يعادون والاصدقاء ينصحون الدليل في
هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شيء اذا وجد للاصغر تبعه وجود

شيء اخر للاصغر دائما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته
ومثاله قولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه
دليلا وربما سمي به الحد الاوسط واما العلامة فانه قياس اضماري حده الاوسط اما
اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الواجب منه من موجبتين في الشكل الثاني
كقولك هذه المرأة مصفارة فهي اذن حبلى واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه
كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا واما القياس الفراسي
فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد
للانسان المتفرس فيه ولحيوان اخر غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان تتبع مزاجا
تتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة والمواد وتتبع تلك
الامزجة الاخلاق ما فيكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق تابعين
له هذا في البدن وذلك في النفس ويكون حدوده اربعة كحدود التمثيل مثل زيد
الاسد وعظم الاعالي موجود لهما وهو معطى مسلم والشجاعة الموجودة للاسد مسلما
ولزيد بالحجة بعد ان تتبع اصناف الحيوان المشارك للاسد في الاخلاق فكان مما يشاركه
في الشجاعة يشاركه في هذه الهيئة ويخالفه كثيرا في خلق اخر كالكرم المنسوب اليه
الذي يخالفه فيه النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة وما لا يشارك في الشجاعة
لا يشاركه في هذه وان شاركه في خلق اخر كالكرم فيقال ان فلانا عريض الصدر
وكل عريض الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع **فصل في التصور و**
التصديق كل علم فانه اما تصور لمعنى ما واما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق
مثل من يتصور قول القائل ان الخلاء موجود ولا يصدق به ومثل من يتصور معنى
الانسان وليس فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور
فاما مكتسب ببحث ما واما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما
يشبهه من الامور التي ذكرناها والذي يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه
من الامور التي سنذكرها وللقياس اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء متصورة
وليس يذهب ذلك الى غير نهاية حتى يكون تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالا
كتساب من اجزاء اخرى حالها بها الى غير النهاية ولكن الامور تنتهي الى مصدق بها
ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة في المحسوسات حيا

او قع التصديق الحد كقولك الثلج ابيض او قولك ان الشمس نيرة المجربات هى امور او قع
التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك انه اذا تكرر فى احساسنا وجود شىء
لشىء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسمويات تكرر ذلك منا فى الذكر
واذا تكرر ذلك منا فى الذكر حديث لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان
هذا الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى طبيعة لكان لا يكون
فى اكثر الامر من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد ذلك استدرت النفس الواقعة
فطلبت سببا لما عرض من ان لم يوجد فاذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا
القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا من شانها اذا شربت ان
تسهل صاحبها فى المتواترات هى الامور المصدق بها من قبل تواتر
الاخبار اللتى لا يمتنع فى مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على الكذب لغرض من الاغراض
كغيرها تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها من جهة
المقبولات اذا وقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول اما الامر سماوى
يختص به او لراى وفكر قوى تميز به مثل اعتقادنا امور قبلناها عن ائمة الشرايع
عليهم السلام الوهميات هى آراء اوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس صرفة
الى الحكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور عنه خلافه ومثال ذلك اعتقاد الكل
من الذهاما لم يبصر نواعنه تسراان يكون الكل ينتهى الى خلاء او يكون الملاء غير متناهى
ومثل تصديق الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود فيجب ان يكون متحيزا فى جهة
وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة تتبعها العقل مثل
انه كما لا يمكن ان يتوهم جسما فى مكان واحد وجسم فى وقت واحد فى مكانين
كذلك لا يوجد ولا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن والباطل منها انما
يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم وكذلك لا يتميز فى بادى النظر الاول
عن الاوليات العقلية ومشابهها الا انا اذا رجعنا الى شهادة الفطرة كانت الفطرة
تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه انه حصل
فى الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة
ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات ثم يعرض على ذهنه
شيئا ويتشكك فان امكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وان لم يمكنه الشك فهو مما

يوجبه الفطرة وليس كل ما يوجبه فطرة الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما
الصادق فطرة القوة اللتى يسمى عقلا واما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا وانما
يكون هذا الكذب فى الامور اللتى ليس بمحسوسة الذات بل مبادى للمحسوسات
كالهيولى والصورة بل العقل والبارى او هى اعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة
والتناهى والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان يبتدى من مقدمات
يساعده عليها الوهم فلا ينافيه فى شىء منها ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتائج
مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ الوهم حينئذ فى الامتناع عن تسليم الحق
اللازم فنعلم ان هذه الفطرة فاسدة وان السبب فيها ان هذه جبلة قوة لا يتصور
شيئا الا على نحو محسوس وهذا مثل مساعدة الوهم للعقل فى جميع المقدمات اللتى
انتجت ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو فى مكان ثم امتناعه عن التصديق
بوجود هذا الشىء ففطرة الوهم فى المحسوسات وفى الخواص اللتى لها من جهة
ما هى محسوسة مصدقة تتبعها العقل بل هو آلة العقل فى المحسوسات واما
فطرتها فى الامور اللتى ليست بمحسوسة لتصرفها الى وجود محسوس فهى فطرة كاذبة
واما الذايعات فهى مقدمات او آراء مشهورة محمودة اوجب التصديق بها اما
شهادة الكل مثل ان العدل جميل اما شهادة الاكثر واما شهادة العلماء او شهادة
اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليست الذايعات من جهة
ما هى مما يقع التصديق بها فى الفطرة فان ما كان من الذايعات ليس باولى
عقلى ولا وهمى فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند النفس لان العادة تستمر
عليها منذ الصبى وفى المواضعات الاتفاقية وربما دعا اليها محبة التسالم
والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شىء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء
والاستيناس او سنن قديمة بقيت ولم ينسخ او الاستقراء الكثير او كون القول
فى نفسه ذا شرط دقيق بين ان يكون حقا صرفا او باطلا صرفا فلا يفطن لذلك الشرط
ويوخذ على الاطلاق واذا اردت ان تعرف الفرق بين الذايع والفطرى فاعرض
قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة اللتى عرفنا حالها قبل هذا الفصل
وتكلف الشك فيهما تجد الشك متاتيا فيهما وغير متات فى ان الكل اعظم من الجزء
وهو حق اولى وفى ان الكل ينتهى عند شىء خارج او ملاء وهو باطل وهمى والاوليات

والوهميات ايضا ذايعة وربما عرض من الاسباب ما يزيف الوهميات فاخرجها عن
الذايعات واما الذايعات المحمودة في بادي الراي الغير المتعقب فهي اراء اذا عرضت
على الاذهان العامية الغير المتفقهة او المتفقهة الغافلة عرضا للعلية فعندها عنت
له واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب ان تنصر اخاك ظالما او مظلوما وليس
الشيء الواحد ذايعا في البادي بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس المظنونات
هي اراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر امكان نقيضها بالبال ولكن
الذهن اليها اميل بل وان لم يخطر امكان بالبال وكان اذا عرض نقيضه على الذهن
لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل له مظنون
فباشتراك الاسم وكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير واجب او غير دائم الحقيقة
وما كان من المعتقدات غير حق او غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه
اذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ ان يحل ويقبل وعاد شنعا او مشكوكا فيه
بحسب الشهرة فهو الذايع في البادي وبذلك ينفصل من المظنون **المتخيلات**
هي مقدمات ليست يقال لتصديق بها بل لتخيل شيء على انه شيء اخر وعلى سبيل
المحاكاة ويتبعه في الاكثر تنفر النفس من شيء او ترغيبها فيه وبالجملة قبض او بسط مثل
تشبيهها العسل بالمرة فتنفر عنه الطبع وتشبيهها المتهور بالشجاعة او الجبن بالاحتياط
فرغب فيه الطبع **الاوليات** هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان من
جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب لها التصديق الا ذواتها والمعنى الحاصل
لها قضية وهي القوة المفكرة الجامعة بين البسائط من المعاني اما بمعونة الحس
والخيال او بوجه اخر في الانسان ثم الفها المفكرة فوجب ان يصدق بها الذهن ابتداء
بلا علة اخرى ومن غير يشعر ان هذا مما استفيد في الحال بل يظن الانسان انه دائما
كان عالما به من غير ان يكون الفطرة الوهمية يستدعي اليها على ما بينا ومثال ذلك
الكل اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس والاستقراء ولا شيء اخر نعم قد
يمكن ان يفيد الحس تصورا للكل والاعظم والجزء واما التصديق بهذه القضية
فهي جبلية وما كان من الوهميات صادقة على ما اوضحنا فهي في هذه الجملة في البرهان
البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات اما الاوليات
وما يجمع معها واما التجربيات واما المحسوسات وقد فهمناها واما الذايعات والمقبولات

على سبيل الايجاب والسلب
اذا حدثت البسائط ح

المظنونات

في البرهان

والمظنونات فخارجة عن هذه الجملة البرهان المطلق هو برهان اللم وهو الذي ليس انما يعطيك طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى يكون غايته ان يعتقد ان القول لم يجب التصديق به بل يعطيك ايضا مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فيعلم ان الامر لم في نفسه كذا فيكون الحد الاوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لانه علة للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا شيء احاكتها قوي الحرارة وكل ما احاله شيء قوي الحرارة فهو محترق فهذه الخشبة محترقة واما لا على الاطلاق بل علة لوجودها للاصغر مثل ان يكون الحد الاوسط نوعا ما وله جنس او فصل او خاصة فيحمل ذلك عليه او لا ويحمل بسببه على ما وضع تحته مثل قولنا كل متساوي الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط فيه ليس علة للاكبر في الاصغر بوجه وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذن نداحا الهاشم خارفا الاحتراق معلول للحد الاكبر وما كان هكذا فليسم دليلا مطلب هل يتعرف الايجاب والسلب بالجملة التصديق وهو اما مطلب هل مطلقا كقولنا هل الله موجود وهل الخلاء موجود وانما يتعرف حال الشيء في الوجود المطلق او العدم المطلق واما مطلب هل مقيد كقولنا هل الله خالق البشر وهل الجسم محدث وانما يتعرف هل الشيء موجود على حال ما او ليس مطلب ما يتعرف التصور وهو اما بحسب الاسم كقول القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده ويتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق مطلب لم يتعرف العلة بجواب هل وهو اما علة التصديق فقط واما علة نفس الوجود واما مطلب الاي والاين فهو الداخل بالقوة في الهل المركب المقيد وانما مطلب التميز اما بالصفات الذاتية واما بالخواص الامور اللتي يلتئم منها امر البراهين فهي ثلثة موضوعات ومسائل ومقدمات هي المبادي فالموضوعات يبرهن فيها والمسائل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن بها ولنتكلم اولا في المقدمات مقدمات البرهان يكون

صادقة يقينية ذاتية وينتهى الى مقدمات اولية مقولة على الكل كلية ويكون ضرورية
المحمولات الامور المتغيرة اللتى هى فى الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية ويكون عللا لوجود
النتيجة فيكون بمناسبة الحمل الذاتى يقال على وجهين فاما ان يكون المحمول ماخوذا
فى حد الموضوع مثل الحيوان فى حد الانسان واما ان يكون المحمول ماخوذا فى
حده الموضوع او جنسه مثل الفطوسة اللتى يوخذ فى حدها الانف والمثلث
الذى يوخذ فى حده السطح وانما كان هذا ذاتيا لانه خاص بشى من موضوع
الصناعة اللتى لشى فى جملته فهى يتبع الشى او موضوع صناعته من حيث هو
ولا يكون دخيلا عليه غريبا المقدمة الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما
من جهة ان التصديق بها حاصل فى اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزو
الثانى من جهة ان الايجاب والسلب لا يقال على ما هو اعم من الموضوع قولا كليا
اما الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا لا
يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا كالشكل واما ما هو اخص من المثلث مثل
متساوى الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا
مثل قائمتين واذا ابطل المثلث لم يبقى لما هو اعم من المثلث كالشكل هذا المعنى
فاذن ما بقى المثلث محمولا على شى وجد هذا المعنى وسوا ما بقى ما هو اخص منه
او لم يبق واذا ارتفع المثلث المحمول على شى ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشى وان
بقى له ما هو اعم من المثلث والاولى قد يكون اعم كالجنس وقد يكون مساويا ولا
يكون اخص المقول على الكل ههنا غير الذى كان فى كتاب القياس فان معنى المقول
على الكل ههنا هو ان يقال على كل واحد فى كل زمان ما دام موصوفا بما وضع معه
لان كليات البرهان ضرورية لا يتغير والكلى ههنا اريد شريطة فانه يحتاج ان
يكون مقولا على كل واحد فى كل زمان ومع ذلك يكون قولا اوليا وشخصية الموضوع
فى الوجود لا يمنع كلية الحكم اذا كان الموضوع فى نفس تصوره قد يمكن ان يجعل
للكثيرين وان كان غير متغير معناه كالشمس لكونها والضرورى ههنا غير الضرورى
فى كتاب القياس فانه يعنى ههنا بالضرورى ما كان المحمول دائما لما وضع موضوعا
وان كان لا ما دام موجودا بل ما دام موصوفا بما وضع به مثل قولنا كل ابيض فهو
بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا ما دام ذاته موجودا بل ما دام ابيض الناب

هو ان لا يكون المقدمات فيه من علم غريب مثلا كن يستعمل مقدمات الهندسة
في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان يكون
ذاتية واللتي تكون من ذلك العلم بعينه او علم يشاركه في موضوعه بنوع ما على
ما يوضح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه
ما فلهذا اذا قال الطبيب ان الجرح لا يندمل الابطاء من المزوى لان الدايرة اوسع — المستديرة
الاشكال لم يكن برهان من الطب واما الموضوعات فهي الامور اللتي يوضع في العلوم
ويطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل
الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الالهي و
لكل منها اعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم للمقادير ومثل الشكل لها
ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة والذبول والنمو وغير ذلك للجسم
الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث والقدم وما اشبهها
للموجود وقد يكون الموضوع واحد مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امور كثيرة
متجانسة او متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة واما المسائل البرهانية
فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعها
اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار بجسم اما مشارك واما مباين واما
موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما
يحيط به الطرفان واما نوع من موضوعه ~~مع عرض~~ كقولنا كل خط يمكن ان
ينقسم بنصفين واما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط قام على خط فان
الزاويتين كذا واما عرض ذاتي له كقولنا كل مثلث فان زواياه كذا واما المحمول
فلا يجوز ان يكون للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود هذا
للموضوع بين بنفسه اللهم الا في حالين احدهما ان يكون الموضوع مثبتا بعد
انما يعرف بامور خارجة عنه او بالاسم فقط وذاته لم يتحقق بعد مثل طلبنا
انه هل النفس جوهر ام لا لانا انما يكون حينئذ قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا
ما ولم نعرف بعد ذاتها والموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل
لذلك الفعل كالمحرك والمدرك مثل الابيض للثلج والمطلوب جنس المعروض
له وهو غير مقوم لماهية ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية والحالة الثانية

ان يكون البرهان ليس يراد به التصديق للعلة اعنى الآن واللم معا بل العلة
وحدها ويكون الذاتى ليس اوليا له بالمعنى الثانى من الاول مثل انه اذا كنا
نعلم ان الانسان جوهر ويكون الجوهر ليس له اوليا نحن بل ان نعلم العلة لم
فنقول لانه جسم ولكن الذاتى بالمعنى الثانى هو المطلوب فى المسائل البرهانية
واما فى المقدمات فلا يجوز ان يتفق المقدمات فى الحمل الذاتى بقياس
المعنى الاول حتى يكونا معا ذاتيين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر ذاتيا
للاصغر بذلك المعنى وقد بينا ان هذا غير مطلوب الا بالحالين المذكورتين
ويجوز ان يكون المقدمتان جميعا ذاتيتين بالمعنى الثانى ويجوز ان يكون
فى الصغرى ذاتيا بالمعنى الاول وفى الكبرى بالمعنى الثانى وبالعكس الاصول
اللتى يعلم اولا قبل البراهين ثلثة حدود واوضاع ويقينيات فالحدود
يفيد تصور مالا يكون بين المتصور من موضوعات الصناعه ومن عوارض
الصناعة مثل ان النقطة طرف لاجزء له والخط طول كذا ومثل ان المثلث
شكل محيط به كذا وليست يفيد تصديقا البته ولا فيها ايجاب ولا سلب
اما الاوضاع فهى المقدمات اللتى ليست بينة فى نفسها ولكن المتعلم يراد
على تسلمها وبيانها اما فى علم اخر واما بعد حين فى ذلك العلم بعينه مثلها
تقول فى اوائل الهندسة ان لنا ان نصل بين كل النقطتين بخط مستقيم ولنا
ان نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد ومثل ان الخطين اذا وقع عليهما
خط فكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة اقل من قائمتين فان الخطين
ملتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من ان يكون فى
نفسه له عناد سمى اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحا و
فى نفسه له عناد سمى مصادره واما اليقينيات فمثل ان المقادير المساوية
لمقدار واحد متساوية فمنها خاصية بالعلم مثل قولنا كل مقدار اما مشارك
واما مباين ومنها عامية مثل ان كل شئ يصدق عليه اما الايجاب واما
السلب والعاميات يخصص فى العلوم فلا يقال فى الهندسة ان كل شئ اما
مساو واما غير مساو بل كل مقدار وربما خصص فى الجانبين جميعا كقولهم
كل مقدار اما منطق واما اصم العلوم اما متباينة واما متناسبة والمتباينة

هي اللتي موضوعاتها الاشتراك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم
الطبيعي والمتناسبة اما متساوية في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها
تحت بعض فاما المتساوية في المرتبة فمثل الهندسة والعدد فان موضوعيهما
متجانسان لان المقدار والعدد نوعا الكم ومثل الطبيعي وعلم النجوم فان العلمين موضوعهما
شيء واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة ما يتحرك
ويسكن ويمتزج ويتغير ويفترق وما اشبه ذلك ونجوم اكثره جرم الكل وذلك
ينظر من جهة ما يتكمم هو وعوارضه ولذلك كثيرا ما يشتركان في المسائل لكن
احدهما يعطي برهان الان والاخر يعطي برهان اللم او احدهما يعطي برهان من
علة فاعلية والاخر من علة صورية واما المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض
فمثل المخروطات في الهندسة لان المخروطات ينظر في نوع من موضوع الهندسة
واما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض جنسا الموضوع السافل بل هو كالجنس
لعمومه وان كان الاعلى نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع ان يكون
السافل نوعا منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت
الفلسفة الاولى اللتي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق واما
ان يكون موضوع العالي جنسا لموضوع الاسفل ولكن لم يوخذ الاسفل من جهة ما
هو نوع الاعلى ساذجا بل قرن به عرض ما واخذ مع ذلك العرض موضوعا ونظر في
اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر في الاكر المتحركة تحت علم
الهندسة ومثل النظر في المناظر لان موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان
فرضت متصلة محدقة قد نفذت في مشف فاتصلت باطراف جسم وربما كان
الموضوع من علم والعرض من علم اخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك
العرض من الذي هو غريب وموضوع اخر ذاتي مثل الموسيقى الذي موضوعه
النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث الموسيقي عن النغم من جهة
ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع اخر اعني المناسبة العددية فهو كذلك
تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي تعاون العلوم هو ان يوخذ ما هو مسئلة
في علم مقدمة في علم اخر فالعلم الذي فيه المسئلة معين العلم الذي فيه المقدمة
وهذا على وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين تحت الاخر فيستفيد العلم

السائل مباديه من العالى مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعى والعلوم كلها من الفلسفة الاولى واما ان يكون العلمان متشاركين فى الموضوع كالطبيعى والنجوم فى جرم الكل فاحدهما ينظر فى جوهر الموضوع كالطبيعى والاخر فى عوارضه كالنجومى فان الناظر فى جوهر الموضوع يفيد الاخر المبادى مثل استفادة المنجم من الطبيعى ان الحركة الفلكية يجب ان يكون مستوية واما ان يكون العلمان متشاركين فى الجنس واحدهما ينظر فى نوع ابسط كالحساب والاخر فى نوع اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر فى الابسط يفيد الاخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما فى عاشرة اوقليدس نقل البرهان قد يقال لاخذ المبدا على نحو ما ذكرنا وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصرى فى المناظر ببرهان هندسى لو جرد المخروط عن الاضافة الى البصر لكان لو عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الاوسط يكون من العلم الاخر والحد الاصغر من ذلك العلم اشتراك العلوم فى المسائل تارة تقع على ما قلناه وتارة يقع بين علم عالى وعلم سافل كل واحد منهما يعطى برهان لم مثل ان يكون بعض العلل فى العلم العالى مثل العلل المفارقة للاجسام الطبيعية وبعضها فى العلم السافل مثل العلل المقارنة لها كالهيولى والصورة فان اعطى البرهان من العلل المقارنة كان فى العلم السافل وان اعطى من العلل المفارقة كان من العلم العالى البرهان يعطى اليقين الدائم وليس فى شئ من الفاسدات عقد دائم لان المقدمات الصغرى فى القياسات على الفاسدات لا تكون دائمة الصدق فلا يكون برهان بينه نبين انه لا برهان عليها ولا حد فانا سنوضح ان البرهان والحد متشاركان فى الاجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون حد وانما يتميز بالعوارض الغير المقومة فاما المقومات فتشركه لها الاشياء الثلثة التى عليها مبنى البراهين اولها الموضوعات فيجب ان يعطى حدوده او ما بينها ان كانت حقيقة الحدود كالنقطة والوحدة ويسلم وجوده تسليم مقدمة هى مبدا او موضوع او مصادرة واما المطلوبات وهى العوارض الذاتية فان كانت حقيقة الحدود اعطى حدودها مثل المنطق والاصم وما اشبه ذلك واما وجودها للموضوعات فيوخر الى مرتبة فى البيان البرهانى واما المبادى فيجب ان يسلم تسليما ويوضع

وضعا من جهة اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن على وجهين احدهما ان
يكون احد القياسين قد اعطى علة بعيدة وقد بقي بعد ما يحث بلم فيكون اعطاء
لم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب الموجب كمن يضع العلة في ان فلانا نخم
انه انسد مسامه لا انه عرض خلطه ويكون في السالب كمن يضع العلة في جواب
من يسئله ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذي رية وهو
الجواب الصواب فان وجود الرية علة معاكسة للتنفس وسلبها السلب
التنفس والوجه الثاني ان يكون احد القياسين فيه علة دون الاخر وذلك
مثل قياس من يقول ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل ما يلمع
فهو بعيد جدا ثم يقول ان المتحيرات قريبة وكل قريب جدا فانه لا يلمع فالمتحيرات لا
يلمع اما الممكنات الاكثرية فلها لا محالة علل اكثرية اذا جعلت حدودا وسطى
اوقعت علما وظنا غالبا اما العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك يقين واما الظن
فبانها يكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات
الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة ومتانة البخار والاكثريات
ففيها ضرورة ما من وجه فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف
ذلك في الكتب المفصلة واما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية
وانها داخلة في جملة الامكان ولا برهان عليها من جهة انها يكون او لا يكون البته
والا لتبرج ذلك الطرف وصار اكثريا في الحد لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه
لا بد حينئذ من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان و
ذلك الاوسط لا يخلوا اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما او خاصة واما الحد الاخر
فان السوال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية
وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر غير البرهان فلم لا يكتسب
به هذا الحد وعلى انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد
وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد اعرف وجودا للمحدود من الامر
الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وايضا فهل يكون الحد انما حمل في الكبرى على
الوسط على انه محمول مطلق او حمل على انه حد له فان حمل على الاوسط على انه محمول
مطلق انتج انه محمول على الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن

المذكور القياس حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما لا يحتاج
فيه الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع
هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان بعينه هو حد الضحاك الا ان يقول
قائل انه حمل على حد الاوسط بانه حد لموضوعه اى ان ما هو موضوع
للاوسط فهذا حده فان هذا ايضا كاذب فان الباكى والخجل وسائر الخواص
والفصول المساوية يحمل عليها الخاصه وليس حد النوع حدا لها فان قيل انه
يحمل على الاوسط على انه حد ما هو موضوع للاوسط وضعا حقيقيا ونعنى
النوع بخواصه فيكون قد اخذ المطلوب فى بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوما
لما احتيج الى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة يضع اقساما ولا
تحصل من الاقسام شيئا بعينه الا ان يوضع وضعا من غير ان يكون للقسمة لا يحد بنفسه
فيه مدخل واما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل فى الحد فهو بيان الشئ
بما هو مثله او اخفى منه فانك اذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو اذن
ناطق لم يكن اخذت فى الاستثناء شيئا اعرف من النتيجة وايضا فان الحد لا
يكتسب من حد الضد فليس لكل شئ ضد ولا ايضا حد احد الضدين اولى
بذلك من حد الضد الاخر ولا ايضا فان الاستقراء لا يفيد علما كليا فكيف يفيد
الحد ولانك ان استقريت ان للحد حدا لكل شخص حتى تجعله حدا للنوع فقد
كذبت لان الجزئيات لا حدود لها اذ لو كان لها حدود لكان لكل شخص حد لا
يشاركه فيه الاخر فلا يصح ان ينقل الى النوع كله فان قلت ان الحد محمول على كل
شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حدا للنوع وان قلت ان الحد
حد للنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق
اذن للاستقراء وجه فى اكتساب الحد لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بان
يعمد الى الاشخاص التى لا تنقسم وتنظر من اى جنس هى من العشرة التى سنذكرها
فتاخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى ذلك الجنس او فى الشئ الذى يقوم
لها كالجنس فتجمع العدة لها بعد ان تعرف ايها اول لا ايها مثل الجنس فانه اول
للحيوان ثم للناطق وتتحرى ان لا يكون فى المجموع شئ يتكرر ونحن لا نشعر كما
يقول جسم ذو نفس حساس ثم يقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة

بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها
شيئا مساويا للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد اما احد الوجهين فا
لمساواة في الحمل اعني ان يكون كل ما يحمل عليه هذا فانه ذاك وكل ما هو
ذاك فيحمل عليه هذا الحمل والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون دالا على
كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها فيه شيء فان كثيرا ما يميز الذات يكون قد اخل
ببعض الاجناس او الفصول فيكون مساويا في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى ٢ ببعض ع
كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق مائت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي
بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه او قولك في حد الحيوان انه
جسم ذو نفس حساس من غير ان تقول ومتحرك بالارادة فان هذا مساو
في الحمل وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد الى ان يكون وجيزا بل لا يتم الحد
حدا بان يميز على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه او بحده ان لم
يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعد بجميع الفصول
الذاتية وان كانت الفا وكان بواحد منها كفاية في التمييز فانك اذا تركت
بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان
تقوم الحد في نفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها فحينئذ
يعرض ان يتميز ايضا المحدود والحكماء لا يطلبون في الحدود التمييز وان تحققوا
التمييز بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا
وجود له انما ذلك قول يشرح الاسم ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بانه قول
دال على الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما من عادة المحدثين ان يقولوه ولهذا ما
ذم تحديد من اخذ في تحديده العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم
الغضب بانه غليان الدم او الصورة فقط كالجدليين في تحديدهم الغضب
بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال الماهية بل امر
بان يحد من كليهما مجموعين وان لا يخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى هذا
يجب ان يقتنص الحدود للانواع واما الاجناس فان يوجد الفصول التي تخص
الانواع ويحذف فيما بقي ان كان اسما مفردا انفصل باعتبار المحمولات كما يفصل
الحيوان بانه جسم حساس متغذ متحرك بالارادة وان كان مولفا فهو المطلوب

والقسمة ايضا معينة في الحد اذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للاعم قسمة
من طريق ماهو فان قسمة الحيوان الى ذى رجلين وكثير الارجل ليست قسمة
له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماشى فانه لكونه ماشيا استعد
لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوانية لا يكفى لهذا الاستعداد ما لم يحصل
لها طبيعة المشى فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة واذا
فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان يراعى شرطا ثالثا وهو ان لا تقف في الوسط
بل تقسم وتقسم حتى ينتهى الى الذاتيات التى اذا قسمتها وقعت في عرضيات او
اشخاص فان القسمة من الجواهر اذا انتهت الى الانسان وقعت لم ينقسم بعد
الذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم الشى الى الاشخاص او الى فصول عرضية كا
لكاتب والامى والمحترف والغاصب وغير ذلك واما هذه الاجناس العشرة فمنها
الجوهر وهو كل ما وجوده فانه ليس في موضوع اى في محل قريب قد قام بنفسه ا
دونه بالفعل لا بتقويمه ومنها الكم وهو الشى الذى يقبل لذاته المساواة و
اللامساواة والتجزى وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك
بالقوة يتلاقى عنده ويتحد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد
لاجزائه ذلك لا بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون
عديم الوضع وذو الوضع هو الذى يوجد لاجزائه اتصال وثبات وامكان ان
يشار الى كل واحد منها انه اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة
واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح و
منه ما يقبله في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو
وضع الا انه السطح الباطن من الحاوى واما الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس له
وضع اذ لا توجد اجزائه معا وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدان
بطرف الان واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشرة

الاضافة وهو المعنى الذى وجوده بالقياس الى شى اخر ليس له وجود غيره
مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فان له وجودا يخصه كالانسانية واما

الكيف فهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجوده فيه نسبة

في المقولات العشرة

للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة فى اجزائه ولا بالجملة اعتبارا يكون به ذا اجزا مثل
البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح
والاستقامة بالخط والفردية بالعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به
اما ان يكون محسوسا تنفعل منه الحواس ويوجد بانفعال الممتزجات فالراسخ
منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل يسمى كيفيات انفعاليات وسريع
الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى كيفية بل انفعالات بسرعة
استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون محسوسة فاما ان يكون
استعدادات انما يتصور فى النفس بالقياس الى كمالات فان كان استعدادا للمقاومة
واللاانفعال سمى قوة طبيعية كالمصاححة والصلابة وان كان استعدادا للسرعة
الاذعان والانفعال سمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما ان يكون فى
انفسها كمالات لا يتصور انها استعدادات لكمالات اخرى ويكون مع ذلك
غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمى ملكة مثل العلم والصحة وما كان
سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة و
المصاححة فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والمراض قد يكون صحيحا ومن
العشرة الاين وهو كون الجوهر فى مكانه الذى يكون فيه ككون زيد فى السوق
ومتى وهو كون الجوهر فى زمانه الذى يكون فيه مثل هذا الامر امس والوضع
وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة فى الانحراف والموازاة
والجهات واجزاء المكان ان كان فى مكان مثل القيام والقعود وهو فى المعنيين
غير الوضع المذكور فى باب الكم والملك وهو الجدة ولست احصله ويشبه
ان يكون كون الجوهر فى جوهر اخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس فى
التسلح والفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود منه فى غيره غير قار الذات
بل لا يزال يتجدد ومتصرم كالتسخين والتبريد والانفعال وهو نسبة الجوهر
الى حالة فيه لهذه الصفة مثل القطع والتسخن انا كالانطلب بلم الا بعد مطلب
هل كذلك لانطلب بما الحقيقية الا بعد هل وعن كل واحد منها جواب لكن
الحقيقى فى السؤال عن لم هو الجواب بالعلة الذاتيه وايضا فان العلة الذاتية
مقومة للشئ فهى اذن داخلة فى الحد وفى جواب ما هو فيتفق اذن الداخل

مقولات عشر مص[illegible]
[illegible] الحسن العلى الاثنى
[illegible] عشر [illegible]
[illegible] ستة
بدون [illegible]
سبه [illegible]

الجواب بين مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فمحا
نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن هذا
الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حداً واحداً في البرهان بل حدين اى جزء
من مقدمة البرهان بل جزئين فالذى يحمل منهما على الموضع فى البرهان و
الاوصل لحد الاوسط يكون محمولا بعد الاول والذى يحمل فى البرهان ثانيا يكون
فى الحد محمولا اولا لانك تقول فى البرهان بان القمر قد توسط بينهما ارض تنمحى ضوئه
ثم نقول والمنمحى ضوئه منكسف فالقمر اذن منكسف فاولا حملت التوسط ثم
الانمحاء وفى الحد التام يورد اولا الانمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف
القمر هو انمحاء ضوئه لتوسط الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض
وانمحاء الضوء حدا اذا اتفق ان كان مميزا فكان حدا ما وان لم يكن تاما سمى الذى
يكون منهما الحد الاوسط فى القياس حدا هو مبدأ برهان كما نقول فى مثال
اخر ان الرعد صوت انطفاء النار فى الغمام او الغضب شهوة الانتقام ويسمى الذى
يكون منهما حد الاكبر حدا هو نتيجة برهان كقولك ان الكسوف انمحاء ضوء القمر او
الغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة
للحد الاخر فان اقتصر على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان
اقتصر على المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام مجموعهما
مع الجنس والحد يقال بالتشكيك على خمسة اشياء فمن ذلك الحد الشارح بمعنى
الاسم ولا يعتبر به وجود الشىء فان كان وجود الشىء مشكلا اخذ الحد اولا على
انه شارح الاسم كتحديد صم المثلث المتساوى الاضلاع فى افتتاح كتاب اوقليدس
فاذا صح للشىء وجود علم حينئذ ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ويقال الحد لما
كان بحسب الذات فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه حد
تام يجتمع منهما ومنه ما هو حد لامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها و
عللها غير داخلة فى جواهرها مثل تحديد النقطه والوحدة والحد وما ...
ذلك فان حدها لها الا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجه ولا مركب
منهما يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسى والاب للصبى ويقال

علة للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل ماهية الشيء مثل الخشب ودم الطمث
ويقال علة للصورة كل شيء يكون فانه ما لم يقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء
ويقال علة للغاية والشيء الذي نحوه ولاجله الشيء مثل الكن للبيت وكل واحد
من هذه اما قريبة كالعفونة للحمى واما بعيدة كالسدة واما غاية كالصانع
بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبنا للبيت واما غاية كالصانع واما بالذات
مثل السقمونيا يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن
او شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب ان يعطى في البراهين
للعلة اللتي بالذات الخاصة القريبة بالفعل حتى ينقطع سوال اللم
والانو بعد ثابت والعلل الاربع قد يقع حدودا اوسطى في البراهين
لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية واما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من
وضعهما وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك ما يدل على ضرورتها
علة بالفعل مثل اقتران انفعال الابيون عن حرارتها الغريزية بالقوة
المبردة اللتي فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وكذلك يحدث
كثير من المواد لكن كثيرا من الامور الطبيعية يلزم عن اقتران موادها بقوا علتها
ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد مادتها على
الطباع اللتي يجب ويوجد الكائن كنطفة الانسان وكانه لا فرق بين
القسمين وهذه لا تمنع ان يكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمنع ان
استعمال الغاية في براهينها وفي براهين ما لم يكن هكذا من الكائنات الغير
الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية بل لا بد منها بحيث يكون المعلول
انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منها لا يكفي حدا اوسط
ما لم يجتمعا مثلا لم كانت الاسنان الطواحن عريضة فنقول لان المادة
كانت تامة الاستعداد لذلك الفاعل التام القوة وقد تلاقيا ويقول لان
الاضراس اريد ان يتهيأ منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعترض واما الصورة

المادية فلا تحتاج الى شرط فى ادخاله حدا او وسطا وكان الغاية فى الاكثر الامر مفيد
اللازم المجرد دون الآن وقد يجتمع فى الشئ علل فوق واحدة وحتى الاربعة
كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل فى
حدود التعليمات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا فى العلل دخولها
البراهين واما دخولها فى الحدود فلما اوضحناه ان العلل الذاتيه مقومة و العلل ربما
اذا كان للشئ علة مساوية او اعم وكانت ذاتيه فدخولها ظاهر واما
اللتى هى اخص من الشئ مثل ان للحمى عللا كالعفونه وكالحركة العنيفه
للروح او اشتعال من تغير عفونه وللصوت ايضا انطفا نار وانكسار قفة
وقرع بعصا او ما اشبه ذلك فليس شئ منها يدخل فى الحد ويدخل فى
البرهان اما فى الحد فيطلب الشئ الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم
بجميع ذلك فيكون هى العلة اللتى تدخل فى الحد واما العلل الخاصية فللحدود
انواع الشئ مثل انطفا النار بحد الرعد لا الصوت المطلق وقد يحد الشئ
بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتيه كمن يحد القدوم بانه آلة
صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعة
تدل على المبدا الفاعلى والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على
المادة وفى هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات ان فى الكائنات امورا
بعضها علل لبعض فى الدور وكذلك القياسات اللتى يكون منها يدور دورا
مثل انه لو كان السحاب قيل لانه كان بخار فقيل لو كان بخار فقيل لان الارض
كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لو كانت الارض ذات نداوة قيل لانه كان
مطر لو كان مطر لانه سحابه فينتج من هذا انه كان سحاب ومن اوساطه انه
كان سحاب وان كانت هناك وسائط اخرى ولكن لا فرق فى البرهان الذى
بين ان يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرفى تكراره او وقع مكررا
وبين طرفى تكراره وسائط ولكن للمثال الذى اوردناه ليس فى الحقيقة دورا

لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا بالذات
بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدوري هو ان يوخذ الشيء
في بيانه من نفسه لا ان يوخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات العلل
اللتي هي اخص ويكون حدودا اوسط في البرهان هو مثل كون السحاب عن
تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح او عن انحطاط
اعالي هذه او اندفاع سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن انطفا
دخان ناري والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن
ان يجتمع لهذه العلل الخاصة معنى عام محمولا عليها فيكون لذلك اقرب ثمن
الى المعلول ويكون علته المساوية له وقد لا يجتمع فانه يذهب الامر في
ذلك الى غير نهاية لكن قد يقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص
ومعلوم انه لا يمكن حينئذ ان يوجد علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلل
الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر ما هو اعم منها ومساو للاكبر فلا يمكن
ان يجعل حدودا اوسط للموضوعات لها اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علل
وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست
معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى اصحاب الغب وكذلك النوع
ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع شخص او نوع دونه
وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود الوسطى اللتي هي
اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام مثل ان هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي
تينة واخرى وهي خروع ويكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها او
انفشاشها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصة اللتي هي تينة وخروع
وكرم اولا ولكن العريض الورق والتينة في الكرم والخروع عريضة الورق بلا
واسطة واما انها يجمد رطوبتها او تنفش رطوبتها فليس لانها تينة
او ينتثر خروع او كرمة بلا واسطة بل لانها عريضة الورق وهي ورقها

لا لانها تلك ولا العرض الورق ولكن لانقشاشی الرطوبة او جمودها فقد
بان این تنعکس الحد الاوسط العلة علی الاکبر المعلول واین لا ینعکس الظن
الحق هو رای فی شئ انه کذا ویمکن ان لا یکون کذا والعلم اعتقاد بان الشئ کذا
وانه لا یمکن ان لا یکون کذا وبوساطة یوجبه والشئ کذلك وقد یقال
لتصور الماهیة بتحدید والعقل اعتقاد بان الشئ کذا وانه لا یمکن ان
یکون کذا طبعا بلا واسطة کاعتقاد المبادی الاول للبراهین وقد یقال
لتصور الماهیة بذاتها بلا تحدیدها کتصور المبادی الاولی للحدود
الذهن قوة للنفس معدة نحو اکتساب العلم والذکاء قوة استعداد للحدس
والحدس حرکة الی اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد
الاکبر اذا اصیب الاوسط وبالجملة سرعة انتقال من معلوم الی مجهول لکن
یری بتشکك استنارة القمر عند احوال قربه وبعده عند الشمس فیحدس
انه یستنیر من الشمس الحس انما یدرك الجزئیات الشخصیة والذکر و
الخیال یحفظان ما یؤدیه الحس علی شخصیته اما الخیال فیحفظ الصور
واما الذکر فیحفظ المعنی الماخوذ معه واذا تکرر الحس کان ذکرا واذا
تکرر الذکر کان تجربة وقد قیل فی الحسیات والتجربیات ما فیه کفایة فی
مثل هذا الکلام والفکر العقلی یناله الکلیات مجردة والحس والخیال و
الذکر ینال الجزئیات فان الحس لا ینال الانسان المقول علی کثیرین وکذلك
الخیال فانك ای صورة احضرتها فی التخیل او فی الحس للانسانیة لم یمکنك
ان یشترك فیها سائر الصورة الشخصیة لان ما یرتسم فی الحس او الخیال
یکون مع عوارض من الکم والکیف والوضع والاین غیر ضروریة فی الانسانیة
ولا مساویة فالکلیات والتصدیقات والتصورات الواقعة فیها
غیر مدرکة بالحس ولا بالتخیل ولا ایضا عللها الا حدسا او تجربة لکنهما
یتعاونان للعقل اما من جهة التصور فلان الحس یعرض علی الخیال امورا

مخلطة والخيال على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجريد ويأخذ كل
واحد من المعاني مفرد او يرتب الاخص والاعم والذاتي والعرضي فيرتسم حينئذ
في العقل المعاني الاولى بالتصور ثم ركب منها الحدود واما من جهة التصديق
فقد يعين بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق بين الاستقراء
والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج واما على سبيل التنبيه
كمن يستقري له جزئيات امور احكامها بينة الصدق الا ان بالنفس عنها
غفلة وقد يعين على سبيل العرض بان يعين الادنى اعطا المتصورات ثم
المتصورات يأتلف بايجاب وسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به
بذاته ويلوح له القياس فيما يجب ان يكتسب التصديق به

فصل

وههنا مواضع يجب ان يراعي في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن
ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك
وهذا المشترك ايضا مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطاء في الجنس ان يوضع
الفصل مكانه كقول القائل ان العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة
ومن ذلك ان يوضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس
عليه وللسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ فيهما المادة
مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد
انه خشب محترق ومن ذلك اخذ الجزء مكان الجنس للكل كقولهم ان
العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول لهذا مثال اخر وهو
قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي تحقيق ذلك بحث دقيق ومن ذلك ان
يوضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المقدمة
في اجزاء الحدود كقولهم ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات
الشهوانية اذ الفاجر يقوى ايضا ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان
الملكة للاشتباه الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على

الظلم هو الذي من شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من بد غيره
فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم
ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا ومشتبها كقول
القائل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان يضع شيئا من
اللوازم مكان الاجناس كالعامة والموجود ومن ذلك ان يضع النوع مكان
الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من جهة
الفصل فان ياخذ اللوازم مكان الذاتيات وان ياخذ الجنس مكان الفصل
وان بحسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتد بطل الشيء
الفصول اذا اشتدت ثبت الشيء وقوي وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر
وان ياخذ فصول الكيف غير الكيف والفصول المضاف غير المضاف لاما
اليه الاضافة واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى
منه كمن حد النار بانها جسم شبيه بالنفس وان النفس اخفى من النار ومثل
ان يحد الشيء بما هو مساو له في المعرفة او متاخر عنه في المعرفة مثال
المساوي له في المعرفة قولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة
شيء واحد فهذا قد اخذ نفس الشيء في حده ومن هذا الباب ان ياخذ
الضد في حد الضد كقولهم للزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون
الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف في حد المضاف
اليه كما فعل فرفوريوس اذ حسب انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع
في حد الجنس ولم يدر ما في ذلك الغلط وما في ظنه ذلك من السهو وما عن
الاضطراب الى ذلك من المندوحة وما في تفهم حقيقة الحد الذي استعمله
على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما اورده من الشبهة واما
المتقابلات بحسب السلب والعدم فلابد من ان ياخذ الموجب والملكة في
حدهما من غير عكس واما الذي ياخذ المتاخر في حد الشيء فكقولهم الشمس

كوكب تطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس
وكذلك التحديد المشهور للكمية بانها قابلة للمساواة وغير المساواة او للكيفية
بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة فهذا وما اشبهه من المعانى الصادفة
عن الاصابة فى الحدود **فصل فى** ابانة المواضع المغلطة للباحث نقول
ان افعال السوفسطائية اما فى القياس المطلوب به انتاج الشىء واما فى
واما فى اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وتوذيل قوله و
الاستهزاء به وقطع كلامه والاعراب عليه فى اللغة واستعمال ما لا
مدخل له فى المطلوب وما يجرى مجرى ذلك وهى عشرة ولا حاجة لنا
الى ذكرها واما اللواتى فى القياس المطلوب به انتاج الشىء المغلطات فى
القياس ان هذه المغلطات اما ان يقع فى اللفظ واما ان يقع فى المعنى
واما ان يقع فى صورة القياس واما ان يقع فى مادته واما ان يكون غلطا
واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا ترتبت الاقاويل القياسية
ترتيبا على شكل من الاشكال وكان هناك اجزاء اول متمايزة اعنى الحدود
واجزاء ثوانى متمايزة اعنى المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا
المقدمات صادقة وغير النتيجة واعرف منها بان ما يلزم عنه يلزم لزوما
حقا فان القول الذى لا يلزم عنه الحق اعنى القياس السوفسطائى واما ان
لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا
يكون هناك الاجزاء الاول والاجزاء الثوانى متمايزة واما ان لا يكون المقد
صادقة واما ان لا يكون غير المطلوب واما ان لا يكون اعرف منه واما
الاول فهو اما ان لا يكون تاليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد
فقط او يكون من جوازم فوق واحدة الا انها عديمة الاشتراك التاليفى
وذلك على وجهين اما ان يكون عديمة الاشتراك فى الحقيقة والظاهر
جميعا واما ان يكون فى الحقيقة فقط ولها الاشتراك فى الظاهر فان كان
لها فى الظاهر فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحد فيكون اما بحسب

بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس
بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على المطر والة البصر والدينار
ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المشارك للشئ وضده
كالجلل والناهل واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة
متشابهة الصور مختلفها فى الحقيقة لا يكاد توقف على تخالفها كالناطق
الواقع على الانسان والملك والحى الواقع على الانسان والاله والنبات و
كل ماله بد وحركة فى جوهره واما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة بمعان
عدة ولكن وقوعها على احدهما اقدم على ان المتاخر مسمى به على الحقيقة
كلفظة المنافق والفاسق والكافر لفظة الصوم والصلاة واما لفظا
مستعارا وهو الذى اخذ الشئ من غيره من غير ان نقل فى اللغة فجعل اسما ١٢ ان مع
له على الحقيقة وان كان فى الحال يراد به معناه كقول القائل ان الارض ام
البشر واما اللفظ المجاز وهو الذى يطلق فى الظاهر على الشئ والمطلق
عليه به فى الحقيقة غيره كقول القائل سل المدينة اى اهلها وربما كان
اللفظ المشترك نفس الاشتراك وهذه الاحوال فى جوهره بل فى صيغته
ولحواله كاللفظ المشترك من الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى
مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان الهيولى الاولى قد يستحق ان يقال
انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فعل واما الذى يكون
بحسب التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول
القائل كلما علمه الحكيم فهو كما علم فان هو هٰهنا ينعطف على كلما وعلى الحكيم
وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب ويكون لمواضع
الوقف والابتداء وقد يكون الاشتباه حروف النسق لنفسها ولا لتها
على معانى عدة فى النسق ولهذا قد يصدق الشئ مجتمعا فيظن انه قد
يصدق متفرقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد لان الخمسة زوج والخمسة
ايضا فرد اذ هو ثلثة واثنين والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل

على جميع الاجزاء وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشئ متفرقا ولا
يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب وزيد
بصير ويكون كذلك في الخياطة واذا قيل زيد طبيب بصير اوهم الغلط لاشتباه
الحال بين اشتراك البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت
زيد واما السبب الثاني وهو عدم التماين في اجزاء القول القياسي فانه لا
يتهيأ فيما يكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما يكون الفاظا مركبة ثم ينقسم
قسمين فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متماينة في الوضع ولكن غير
متماينة في الاتساق واما ان لا يكون متماينة في الوضع فيكون هناك شئ
هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول او من المحمول فيوهم انه من الموضوع
مثال المتماين في الوضع دون الاتساق قول القائل كلما علمه الفيلسوف
فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذن حجر ومثال الغير المتماين في الوضع
قول القائل الانسان بما هو انسان بشكل اهو جزء من الموضوع او من
المحمول فلا يبعد ان يقع من هذا وامثاله مغالطات يصعب حلها وتدير عن
هذه المغالطة في جميع انحاء التركيب المتشابه واما الكذب في المقدمات
فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن بسبب ما ولان لو نسبة
الى الصدق فحال ومن بلغ الى ان يصدق باى شئ اتفق بلا سبب فقد
انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذن ذلك السبب اما في لفظه واما في معناه
والذى في اللفظ فيظهر عما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ
يوهم التساوى بينهما في كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى واتراكهما
في معنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين
واحد وربما كان لاحد اللفظين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا
الخمر والسلافة فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم
للسلافة زيادة معنى واما الذى من جهة المعنى فلا تخلو اما ان يكون

الكاذب كاذبا بالكل وهو الذى لا يصدق الحكم فيه على شىء من موضوعه
ولا فى حال من الاحوال ولا فى وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا
فى الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شىء من الموضوع وفى وقت او
حال فان كان كاذبا فى الكل فينبغى ان له شركة مع الصادق فى المعنى وذلك
المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا فى عرض اما اتفاقا فى مساواة
النسبة وانت تعلم انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس
فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون كليا لا
حدهما وفى بعض الاخر وقد يكون فى بعض كل واحد منهما والذى يصدق
لا فى الكل فاما ان يكون فى بعض الموضوع فقط او يكون فى كل واحد من الموضوع
ولكن فى وقت دون وقت او يكون فى كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق
او يكون على الاطلاق ولكن لا بشريطة وتلك الشريطة اما تاليف فى القول او
غير التاليف فى القول فان لم يكن التاليف فيه فاما ان يكون افرادا فيه واما ان
يكون غير افراد فيه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعى واما
اتفاق وجميع هذه الايهام العكس فانه اذا اتفق ان روى سيال اصفر وكان
مرا على المرة اتفق ان روى سيال اصفر غير ظن انه مر وربما كان حلوا
كالعسل وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل سيال اصفر هو اذ
كان المرة سيالة صفرا واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير
النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول فى المستقيم
فالمصادرة على نقيض المطلوب فى الخلف وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف
واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون
بالاشياء التى تساوى النتيجة فى المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التى
تتاخر عنها فى المعرفة والجهل يكون سبيلها سبيل القياس الدورى وقد اشير
الى ذلك فيما قد سلف ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة فى القياس

اما لفظى واما معنوى والفظى اما اشتراك فى جوهر اللفظ المفرد او اشتراك فى هيئته او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد لفظ او لاجل صادق مركبا قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تفاريق قد ركبت فظن صادقا لما بالعرض واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض فى الحمل واما العقم القرينة واما لانها من عكس اللوازم واما المصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة واما ايجمع المسائل فى مسئلة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه قد اقتصرنا لك من علم المنطق على هذا القدر فقد عرفناك طرق نيل الصواب وهو بالقياس البرهانى والحد الحقيقى وطريق التحرز من الخطاء وهو ما عرفناك من المواضع اللتى تغلط فيها فى المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين وان كانت لا تخلوا عن نفع وهى مثل المواضع الجدلية وآلاتها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الاقاويل الشعرية وموادها واعراضها فان احببت ان تطلع على ذلك فاطلبه من كتابنا اللتى سميت بالشفا اخر المنطق والحمد لله اولاً واخراً وظاهراً وباطناً والصلاة على على سيدنا ومولانا وهادينا محمد النبى واله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل تمت

كتابة منطق النجاة من مؤلفات حضرت الشيخ على الاطلاق والرئيس على الانام فى الافاق استاد البشر والعقل الحادى عشر مؤسس المعقول والمحيط على المنقول ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا شكر الله سعيه على يدى العبد الجانى والحقير الفانى تراب اقدام العلماء معصوم بن رضى بن نجى بن معصوم بن ناصر الحسينى القاينى الخراسانى فى يوم العرفة التاسع من شهر ذى الحرام سنة احدى واربعين وثلثماة بعد الالف

وامّا المعنوى واما ان يكون ...